وزارة الجامعات والبحث العلمي

جامعة الجزائر

معهد علوم الإعلام والإتصال

الكتاب الجامعي : دراسة وصفية وتحليلية لعملية النشر الجامعي :

رسالة لنيل شهادة الماجستير

في علوم الإعلام والإتصال

إعداد الطالب	تحت إشراف
نور الدين تواتي	الدكتور زهير إحدادن

جوان 1992



الخطة

مقدمة :

- إن الحديث عن الكتاب في المجتمعات البشرية ، و عن مكانته و دوره ووظائفه و صناعته أو بيعه و قراءته و حتى حفظه يعتبر حديث عن الانسان المتعلم و عن المثقف و علاقته ببقية المجتمع الذي يعيش في حركية دائمة و مستمرة منذ العصور القديمة إلى يومنا هذا و حتى في المستقبل و هو بذلك يعد أداة اتصال هامة .

و وضع لمحة لتاريخ الكتاب بمثابة تكرار آخر يضاف إلى جميع الكتب و المؤلفات التي تناولت هذا الموضوع .

وإذا إنطلقنا منذ إكتشاف جتنبرج للطباعة سنهمل عمدا كل الجهود التي بذلت من طرف الصينين و الفرس و المصريين و العرب و الاروبيين ...التي ساهمت في تطوير تقنيات النسخ اعتمادا على مختلف الاوعية المتعددة . و كذا سنتجاهل تلك الحضارات البشرية القديمة التي إستعملت رموز وإشارات و لغات شفوية و مكتوبة في السيرورة الاتصالية . (1)

هذا لا يكفي إذ لم نذكر الاوعية التي تستعمل للكتابة فوق : صخورو حجر و خشب و نبات و جلد و كتان و ورق .

و حتى إذا ذكرنا كل هذه العناصر سنكون مقصرين في حق الكتاب و المؤلفين و المبدعين ... الذين بقوا يعانون شهور و سنوات لانجاز نص أو مخطوط.

بالاضافة إلى القراء الذين لا يتمكنون من الحصول على الكتاب المبحوث عنه .

كل هذه العناصر نعتبرها غير كافية " لتسليط " الضوء عن تاريخ الكتاب الذي يعد مرآة تعكس تاريخ المجتمعات البشرية عبر الزمان و المكان ، فمنذ البداية و نحن نقوم بجرد بعض العناصر الملموسة التي شاركت في إبداع الكتاب الحالي متجاهلين العناصر السياسية ، الثقافية و الاقتصادية التي ربما كانت عائقا في نشر صناعة الكتاب في الكثير من بقاع المعمورة و خاصة في دول العالم الثالث .

---

(1) انظر، فرنسيس ، روجرز ، قصة الكتاب و الطباعة : من الصخرة المنخوشة إلى الصفحة المطبوعة ، ت . احمد حسين الصاوي ، القاهرة ، المكتبة الانجو-مصرية ، 1979 ، 252 ص .

و يلاحظ أن الدول التي بادرت بالاهتمام لتنمية صناعة الكتاب هي حاليا من الدول المصنعة و المتقدمة ، أما الدول التي تأخر فيها هذا بسبب أو بآخر نراها اليوم تعيش جوا من التخلف و بالتالي تلقب بالعالم الثالث .

و الجزائر تعد ضمن الصنف الثاني من الدول حيث الاستعمار الاستطاني الفرنسي كان حاجزا و عائقا في تطور الطباعة و صناعة الكتاب منذ 1830 إلى 1962 .

و قد لوحظت بعد الاستقلال عدة محاولات اهتمت بهذا القطاع ، لكن جمهرة التعليم و التكوين في مجتمعنا تصبح خاطئة إن لم يكن مرفوقا بتعميم استعمال الكتابة و الكتاب في الاوساط الاجتماعية المختلفة (1)

كون ديمقراطية التعليم ليست إعطاء نفس الفرص للالتحاق بالمدرسة و الجامعة لابناء الشعب فقط ، بل حتى توفير الشروط الملائمة و المناسبة لكي يصبح الكتاب أو النص المطبوع في متناول أكبر عدد ممكن من المواطنين و خاصة الطلاب و الجامعيين الذين هم بحاجة أكثر من غيرهم إلى الكتاب و المؤلفات .

إذا أصبح المواطن البسيط يسبح في وسط النصوص المطبوعة ، هذا ما يجعل حتما الفرد الجامعي يغرق أمام كثرة هذه النصوص (2) هذه الظاهرة تسمى بتبوغرافية المجتمع التي تعرف بانتشار النص المطبوع و تعميم قراءة و كتابة الحروف الهجائية المنسوخة بواسطة أجهزة متطورة على أوعية مختلفة و خاصة الورق .

أليس الكتاب أداة للحصول على المعرفة و التحكم في العلوم و التكنولوجيا في الجزائر المستقلة المتحررة ، و أداة لترقية المواطن الجزائري للالتحاق بركب الحداثة و أداة للحوار و النقاش ، و وسيلة لزرع الافكار النبيلة و القيم الانسانية العليا في كل المجتمع الجزائري ؟

---

(1) IHADDADE (Zahir),IN, La presse ecrite au Maghreb,realites et perspectives,rencontres debat de chercheurs du Maghreb, de France et d'Allemagne federale du 1 au 30 decembre,1988,P.121

(2) GRIVEL(Charles), La societes des textes. mediation mediatique en 13 points IN, Revue litterature,n 63, 1986, P4 et P9

تحديد موضوع البحث :

إن موضوع بث و نقل المعرفة بمختلف أشكالها و أنواعها في المجال الجامعي ، موضوع يجعلنا نهتم بالقنوات التي تسمح بهذا النقل إلى الطلبة ، و من بين هذه القنوات ما يسمى بالنشر ، أي نشر النصوص و الوثائق الذي يعتبر موضوع الساعة في الجزائر .

و تحديد مثل هذا الموضوع يستلزم أخذ بعين الاعتبار مجمل التجهيزات أو الاوعية التي تسمح بتسجيل ، وباستذكار و الارسال و التوزيع الجماعي لاي نوع من عناصر المعرفة أو الحكمة (1)

هذا التعريف هو تعريف لمفهوم الاعلام وفي نفس الوقت يحتوي في مضمونه تعريفا أخر يخص المعرفة بصفة عامة .
فنشر و بث و نقل العلوم و المعرفة داخل المجتمعات البشرية لا يتم شفويا فقط ، بل يتم أيضا بوسيلة الورق المكتوب و المطبوع الذي يأخذ أشكالا مختلفة ، مثل المطبوعات ، الكتب ، المجلات ، المنشورات ... (2)
في الجزائر خلال الفترة الاستعمارية و منذ الاستقلال عرف المواطنون الورق و استعمالاته المختلفة و خاصة الورق المطبوع الذي يستعمل في الادارات و المدارس و المستشفيات و الورشات ...

وازداد توسعه و انتشاره في الوسط الاجتماعي ، خاصة مع ديمقراطية التعليم و دخول الكتاب المدرسي إلى الكثير من البيوت الجزائرية .
فإذا كانت ظاهرة الورق المطبوع قد توسعت في الجزائر إنطلاقا من أوراق

---

(1) Dictionnaire de la politique , Paris , Larousse , P. 163
(2) DIABI(yahaya) IN, Perspectives universitaires Paris Octobre 1982 ,P 124

الحالة المدنية إلى الكتب المدرسية و الصحف الوطنية حتى توسعت أكثر في ما بعد و أصبح استعمالها جماهريا ، بالتالي دخل في الحياة العادية للكثير من المواطنين ، الموضوع الذي هو محل الاهتمام ، موضوع الورق المكتوب و المطبوع في التكوين الجامعي لانه يمثل عنصر أساسي في حياة الطالب و الاستاذ معا ، خاصة لكون علاقتهم تعتمد كثيرا على هذا العنصر . فإذا كان الكتاب المدرسي منتشر في الوسط الاجتماعي الجزائري إذا يكون المطبوع (الورق المطبوع) أكثر انتشارا و استعمالا في الوسط الجامعي الوطني و خاصة إذا نظرنا إلى مبادئ و أهداف التعليم العالي في بلادنا .

إذن تأليف و طبع و توزيع و بيع و استعمال المطبوع الجامعي هي تساؤلات تتم محاولة معالجتها في هذا البحث و قد أدرجت تحت عنوان النشر الجامعي ، و الذي حدد في إطار ديون المطبوعات الجامعية .

إشكالية البحث :

إن عملية الكتابة على الورق بواسطة الالة و الاجهزة الطباعية المختلفة تعطي لنا وثائق مطبوعة مثل الكتب و المطبوعات و المجالات لغرض نشر أو نقل المعرفة و العلوم في الوسط الجامعي ، فيستعملها الطلبة والاساتذة و تعتبر هذه العملية قناة من قنوات المكونة للاتصال الاجتماعي في وسط بشري معين و معاصر (1)

إذن الاهتمام ينصب داخل هذه العملية النشرية من خلال ربطهما بمحيطهما الطبيعي أي المؤسسة القائمة بهذه العملية بغية الوصول إلى اكتشاف الواقع النشري الجامعي ، ثم إستخراج العلاقات الموجودة و قطاع التعليم العالي بمختلف فروعه و اختصاصاته .

سلسلة نشر الوثائق الجامعية تتكون من مختلف العناصر ، المؤلف ، أجهزة الطباعة ، شبكة التوزيع ، مراكز البيع القراء ...حيث تدخل هذه العناصر في علاقات تكاملية و متداخلة.فإذا كان النشر محل الاهتمام فإن ديوان المطبوعات الجامعية هو إطار هذا البحث بكل العناصر المكونة لسلسلة النشر التي ذكرت سابقا ، فوصف و تحليل المكتوب و الكتابة المطبوعة و الاطلاع على كيفية و شروط تأسيسها و تطورها
و حتى الخدمات التي تقدمها للجامعة ، بل إلى المجتمع الجزائري ، هي الخطوط العريضة للدراسة .

فالنشر الجامعي هو جزء لايتجزء من النشاط النشري الوطني ومتفق بأن له علاقة عضوية و طبيعية مع الحركة الثقافية الوطنية المعاصرة . و عليه إشكالية البحث تحدد في إطار سيرورة الاتصال الاجتماعي لانه سيتم التوقف على إحدى قنوات المكونة لهذا الاتصال و تتمثل في النشر الجامعي في الجزائر ، كون الجامعة في مختلف أوضاعها و مكوناتها تعيش في حركية دائمة و مستمرة ، فهل ينعكس هذا على حركة النشر الجامعي ؟

---

(1) إيسكاربيت ، روبير ، ثورة الكتاب ، ص.٨٤٥

فرضيات البحث :

يعتبر موضوع الكتابة موضوعا معقدا و متشعبا و خاصة إذا أدمجنا إشكالية المطبوع في المجتمع الجزائري الذي يعد موضوع الساعة .
و عليه ، تم اختيار بطريقة إرادية وضع ثلاثة فرضيات ، نراها تستجيب لخطوات دراستنا .

1)- إن مبادئ و سياسة التكوين و التعليم في الجزائر منذ الاستقلال (1962) تتمثل في جزأرة و تعريب التعليم وديمقراطية الالتحاق بالمدرسة و الجامعة للعدد الهائل من أبناء الجزائر الذين هم في طور التكوين الامر الذي دفع بالدولة إلى إنشاء ديار لنشر الكتب و ألمطبوعات .

2)- و علما أن ديمقراطية التعليم لاتنحصر فقط في الالتحاق بالمؤسسات التعليمية ، بل يجب كذلك توفير الكتب و الوثائق الضرورية و الاساسية كونها تعتبر منبع للعلوم و المعرفة ...و حافظة لها

3)- و اعتبارا من أن صناعة المطبوعات جديدةفي الجزائر، انعكس هذا على إنتاج ديار النشر الوطنية التي أصبحت تنشط في عدة نشاطات : كالطبع و النشر و الاستيراد و الترجمة و التوزيع ... كما هو الامر بالنسبة لديوان المطبوعات الجامعية .

بالاضافة إلى التسيير الاداري للمؤسسات الثقافية و النشرية ، و كذلك مركزية بيروقراطية ، هذا ما خلق علاقات جديدة بين ديوان المطبوعات الجامعية و المؤلفين و حتى القراء ... مما جعل الجامعة الجزائرية تعيش تبعية نشرية ووثائقية و انحصرت مهام الجامعة في التكوين بدون النشر .

الدراسات السابقة :

يوجد الكثير من عناوين الكتب التي أرخت لظهور الكتاب ، أو تعرضت لتطوره و صناعته و إنتاجه ، أو تناولت زاوية معينة منه مثل النشر و علم الاجتماع الادبي و علم المكتوب أو البيبليولوجيا الذي اشتهر به الاستاذ " روبيرت إستيفال " في فرنسا . و المؤكد أنه يوجد عدد كبير من البحوث العلمية التي أخذت الكتاب كظاهرة حضارية إتصالية و إعلامية ميدانا للمغامرة العلمية . لكن تبقى هذه الكتب والبحوث تهتم بالعالم الغربي و المصنع منه بصفة خاصة

و في الجزائر تكاد الكتابة عن الكتاب والنشر أن تكون مفقودة باستثناء الاطروحة التي قدمها رابح علاهم (1) و نعتبرها بحث جامعي يطرح إشكالية مميزة .

و هناك أيضا أطروحة ماجيستير في علوم الاعلام و الاتصال التي قدمها عبد العالي رزاقي في شهر مارس 1992.
يضم البحث الاول مقدمة نظرية عن أصل الكتاب و دوره في المجتمع الدولي و الاشكالية و الخطوات المنهجية المتبعة
في هذا البحث تتمثل في أن الجزائر إحتفلت عام 1982 بمرور عشرين عام على استرجاع إستقلالها . وهي مرحلة كافية للكشف عما تحقق في مجال النشر و العلاقة التي تربط الحاجات بالانتاج ، و الشروط المتوفرة لتحقيق سياسة للكتاب تكون في خدمة التنمية الاقتصادية و الاجتماعية .

---

(1) ALLAHOUM (Rabah) ,Le livre en algerie, These pour le Doctorat en Sciences de l'information et de la communication, sous la direction de Mr ESTURAL Robert,Bordeaux III, 1984 .

الوثيقة . فكل وثيقة سواء كانت ناطقة ، مكتوبة أو مسموعة تحتوي في غالب الاحيان على كمية من المعلومات حول الشخص الذي ألفها ، و حول المجموعة التي ينتمي إليها و حول الاعمال و الاحداث المفسرة ، و الاثر المنشود من جراء تقديم المعلومات ، عن العالم أو القطاع الحقيقي الذي هو محل التساؤلات . (1)

على مستوى الخطوات المتبعة يتم التصرف في عملية تحليل المضمون بمعالجة الوثيقة عن طريق شبكة مرجعية ، أو عن طريق إطار يكون تحضيره مسبقا ، هذا ما يستخلص إنطلاقا من دلالة الكلمات (المفردات) أو المواضيع التي لها علاقة مباشرة مع موضوع البحث .

و عليه فمهما كانت التقنيات الخاصة المستعملة فهي تسعى دائما لاستخراج المعاني الاساسية للرسالة ، و الاحاطة بكل العلاقات الموجودة بين التحليل الداخلي للوثيقة المسماة بالخطة " العمودية " و ربطه بأحوال إنتاجها و ظروف الاتصال المسماة بالخطة " الافقية "
يمكن التمييز بين زاويتين أساسيتين في تقنية تحليل المحتوى .

أ - التطرق عن طريق المفردات (الكلمات)
ب - التطرق عن طريق الموضوع

لذا دراسة و تحليل المحتوى من زاوية المفردات يفرض وجود أدوات إحصائية متطورة التي تسمح بإجراء عمليات كمية صارمة ، بتحليل معانيها الصحيحة ، و هذه الادوات المستعملة لا تعتبر ضمان يؤدي حتما إلى نتائج نهائية و سليمة .

---

(1) IN. L.analyse du dontenu des documents et des communications, E.S.F, P17

إن التحليلات المعجمية للمفردات تلقت عدة إنتقادات . يقول روبان في هذا الصدد " الكلمة في أساسها هي متعددة المعاني ، هذا ما يسمح إقتصاد اللغة " (1)
ثم يضيف في نفس الاطار لوشاك " المفردات هي في غالب الاحيان مشتركة بين مجموعات بشرية متعارضة بمواقفها المختلفة بالنسبة للكلمات ، أكثر مما تختلف مع الكلمات نفسها " (2)

أما التطرق إلى دراسة تحليل المحتوى من زاوية التركيز على الموضوع لا على المفردات يوجب الاهتمام بالموضوع حسب تعريف " كيننز " الموضوع هو ما قيل حول موضوع ما إنه المكون الحقيقي لوحدة المعاني . " (3)
كما هو الامر بالنسبة للزاوية الاولى ، أي زاوية التركيز على المفردات التي انتقدت في عدة مرات من طرف مختلف الباحثين ، فإن التركيز على الموضوع في دراسة المحتوى للوثائق له نقائصه ، مثلا يعبر عنه نفس المؤلف و يقول :" إنه من المستحيل تحديد بصفة دقيقة وحدة المعاني المستخرجة حيث لا يوجد مقياس خاص معين ، في غالب الاحيان المعنى المستخرج لا يتناسب مع الجملة أو مع جزء من الجملة ، يمكن أن تحتوي جملة واحدة على عدة مواضيع (4)
فالتركيز على الموضوع في هذه الحال يسمح باستخراج عرض منظم و مكثف المحتوى نفسه ، هذا ما يجعل التعامل مع الوثائق بنسبة من الاستقلالية.
إذن في هذه الدراسة نحاول التركيب بين هاتين الزاويتين و إعطائهما نفس الاهتمام و نفس المستوى بحيث نستعمل الزاوية الاولى ثم الثانية ، ثم معا ، و يكون ذلك حسب طبيعة الوثيقة التي تكون بين أيدينا .

---

(1) ROBIN.R Histoire et Linguistique, Paris, A. Colin,P42

(2) IN. Revue language, N11,1968,P 377

(3) IN. Pour analyser les medias : L'analyse du contenu, Paris, Mane 1971, P 158

(4) نفس المصدر م.ع (3)

الخطة :

إن طموحات هذا العمل الجامعي تسعى إلى اقتراح بعض الاجوبة عن التساؤلات المطروحة في إشكالية البحث ، هذا ما دفعنا إلى الاعتماد في تحريننا عن الوصف و التحليل و ذلك لشرح أوضاع النشر الجامعي الجزائري .

و عليه تم تقسيم هذا العمل إلى بابين أساسيين ، حيث الباب الاول الذي يحمل عنوان : تطور الحركة النشرية في الجزائر و ينقسم إلى ثلاثة فصول ، حيث الفصل الاول حددت فيه المفاهيم الاساسية للموضوع ، كمفهوم الخطاب و الكتاب و الناشر و حرية النشر .
و الفصل الثاني يتعرض إلى لمحة تاريخية موجزة لعملية النشر في الجزائر ، إبتداء من الفترة الاستعمارية ، حيث كانت الصناعة النشرية محتكرة من طرف المستعمرين ، ثم مرحلة الاستقلال حيث أممت دار " هاشيت " و منها دخلت الجزائر في عهد جديد ، عهد الصناعة النشرية ، خاصة بعد تأسيس الشركة الوطنية للنشر و التوزيع .
أما الفصل الثالث ، يقتصر على تقديم و وصف الواقع النشري الجامعي لديوان المطبوعات الجامعية .
و الباب الثاني الذي يحمل عنوان : الانتاج النشري الجامعي ينقسم كذلك إلى ثلاثة فصول .

تعرضنا في الفصل الاول إلى عوامل النشر الجامعي التي حددت في المؤلف و حقوقه و المخطوط ، ثم الفصل الثاني يتطرق إلى طبيعة إنتاج ديوان المطبوعات الجامعية التي يغلب عليها الطابع النشري الفعلي ، و المترجم و المشترك و كذا عملية الاستيراد .
لدى ديوان المطبوعات الجامعية ، حيث تم وصف شبكة توزيعه و إشكالية السعر و المعارض و ترقية المكتوب و المكتبة و المطالعة .
وبهذه الحوصلة نكون قد حاولنا الاستوفاء بعملية الحركة النشرية الجامعية في ديوان المطبوعات الجامعية .

المراجع :

- للانجاز هذا البحث المتواضع تم الاعتماد على كتب متعددة من مصادر و مراجع هامة و أساسية .

و تشمل هذه الكتب على معلومات و أخبار حول عملية الاتصال في المجتمع البشري ومن بين هذه المؤلفات نذكر مؤلفات الاستاذ روبير إسكاربيت المتمثلة في مراجعة تحت عنوان " نظرية الاعلام و الاتصال " و كذا " ثورة الكتاب " ثم مقالته المتنوعة .
هناك كذلك كتب للاستاذ مارشال ماك لوهان تحت عنوان " من أجل فهم وسائل الاعلام " و كذلك كتابة " la Galaxie Gutenberg ".

أما فيما يخص تاريخ النشر و الطباعة فإعتمدنا إعتمادا كليا على كتب الاستاذ هنري مرتان ، تحت عنوان " تاريخ الطباعة في العالم " ثم " تاريخ النشر حتى القرن الثامن عشر ".

أما المصادر الجزائرية رغم قلتها لكنها ثرية من حيث المضمون و الفضل الاكبر يرجع إلى مؤلفات أستاذي الجليل و المحترم الاستاذ زهير إحدادن تحت عنون " تاريخ الصحافة المحلية في الجزائر حتى عام 1930 " و كذا أطروحته للحصول على دكتورة الدولة التي تعد مرجعنا الاساسي في إنجاز هذا العمل ..

إعتمدنا أيضا على كتب و مؤلفات و مجلات أخرى ذكرناها في بيبليوغرافية هذا البحث .

الباب الاول :

تطور الحركة النشرية في الجزائر :

الفصل الاول : تحديد المفاهيم :

بعدما عرضنا المبادئ المنهجية التي يعتمد عليها هذا البحث نقول يجب على أي دراسة عملية أن تكون مستمدة على مفاهيم علمية مرجعية لتحديد الضوابط و الخطوات المنهجية .

و تعتبر هذه المفاهيم مفاتيح لتقريب القارئ و الباحث من موضوع الدراسة .

و عليه رأينا من الضروري تحديد مفهوم الخطاب الصحفي كون معظم المعلومات الواردة في الدراسة مستوحاة من قراءتنا الوصفية و التحليلية لهذا الخطاب الصحفي بصفة عامة بدون أن نقتصر على صحيفة دون أخرى

كذلك ، مفهوم الكتاب الذي يعد مفهوما متغيرا بتغير ظروف المجتمع ، فهو مرتبط إرتباطا وثيقا بمفهوم آخر ألا و هو مفهوم الناشر ، و كذا وسائله و قيوده المطبعية التي تتصل و ترتبط بطريقة مباشرة أو غير مباشرة بحرية النشر المجسدة في الواقع الاجتماعي الجزائري

مفهوم الخطاب :

إن شرح مفهوم الخطاب يكون إنطلاقا من إدماجه ضمن سيرورة شروط إنتاجه الاجتماعية و السياسية ، بحيث هو مرتبط إرتباطا وثيقا بالاستراتيجيات الاجتماعية ، و ميزان القوى السائد و الظروف الثقافية القائمة ...هذا ما يجعل المصرح و الخير مصر به في الخطاب عنصران ، يسمح كل واحد منهما بفهم الاخر " في كل مجتمع إنتاج الخطاب هو في نفس الوقت مراقب مختار ، منظم و موزع عن طريق بعض الاجراءات "(1)

إن محتوى الخطاب أي " مواضعه و ضمنه و خطته الفكرية و بلاغته لهم علاقات مباشرة مع طبيعة المرسل و إستراتيجياته وأهدافه من جهة ، و مع الظروف العامة لانتاج هذا الخطاب و توزيعه من جهة أخرى " (2)

هذا لا يعني أن الخطاب يعبر على إنعكاسات بسيطة لظروف معينة ، بل إنه أداة جدل مستمرة ، لانه يحمل تصور معين و, إنه معبر على إستراتيجيات إجتماعية متنازعة .
و قبل الدخول في التقنيات المستعملة لدراسة الخطاب ، يجب أن نرفع كل الالتباسات ، لان مثل هذه الاقترابات ليست فريدة من نوعها بالنسبة للاشكال التي تهمنا .

فالقراءة النقدية للخطاب تحتل مجال الاهتمام أكثر من الادوات التحليلية الاخرى ، رغم أن هذه القراءة غير كافية لوحدها .
فعند التكلم عن القراءة النقدية فهذا يعني تلك الوثائق المحتوية على المقالات الصحفية ، التي تتحدث على عملية النشر و خاصة ديوان المطبوعات الجامعية بطريقة تحليلية .

---

(1) (٨) نفس المصدر مع (٨) ، ص. ١٨

(2) Cite IN. D. Maintinguenau, Introduction aux methodes de L'analyse du disscours, Paris, Hachette, 1976, P.42

في الواقع هذه التعاريف هي تعاريف للوثيقة التي تحتوي على نص مطبوع، و تعتبر هذه التعاريف صالحة لتعريف كثير من أنماط الوثائق (مجلة، صحيفة، منشور ...) ولا تهتم بالمحتوى و المضمون الذي يتمثل في مجموعة معلومات . (1)

كل الوثائق المطبوعة تحتوي على معلومات ، أو كل المعلومات المطبوعة توجد محفوظة في وثائق مكتوبة و مطبوعة . لكن الاختلاف يكمن في طبيعة هذه المعلومات و في أنماط الوثائق المختلفة ، وثائق تحتوي على معلومات علمية و تقنية ، و وثائق لها مضمون أدبي و ثقافي ، كما توجد وثائق تحتوي على معلومات إعلامية و إخبارية .

" الوثيقة هي عبارة على مطبوع لها شكل مادي معين ، تحتوي على عمل ذهني أو فكري ، أو معطيات فكرية و معارف ، أو معلومات و أخبار على شكل رموز معبرة ، فوق أوعية " (2) فإذا كان هذا التعريف عام و يشمل الكثير من أنماط الوثائق التي لها أهداف و وظائف إتصالية بين المؤلف (فرد أو مجموعة أفراد) و غيره ، فإنه يسعى من خلال كتاباته إلى إرسال رسالة إلى الناس تأخذ شكل وثيقة مطبوعة (مقال ، مجلة ، كتاب) و تتميز هذه التعاريف باهتماماتها بالعناصر المكونة للوثيقة المطبوعة و خاصة الكتاب ، لكنها لا تتحدث على مكانة المطبوع و علاقاته بمحيطه الاجتماعي .

الاستاذ مارشال ماكلوهان الذي لم يوضع تعريفا للكتاب أو للمطبوع ، لكنه تحدث عن دور و وظائف الكتاب و خاصة المطبوع في المجتمع البشري حيث يقول " أن الكتاب هو أول أداة تعليمية و أول سلعة أنتجت على نطاق شعبي حاشد " (3)

---

(1) إبن منظور ، لسان العرب ، بيروت ، دار الصدر ، ج 4 ، 1995

(2) ESTIVAL (Robert), La bibliologie , Paris, P.U.F,1987,P 15

و منه فهو بذلك يحدد مفهوم الكتاب من خلال وظيفتين رئيسيتين هما :

1 - أنه وسيلة لنشر المعلومات و الترفيه و التعليم .
2 - و أنه جزء من سلسلة التطور التكنولوجي (1)

في الواقع نظرة ماكلوهان للوثيقة المطبوعة كانت نظرة تعتبرها ثورية لانه يعتبر أن " الكتابة هي أداة أو الوسيلة الاساسية التي جعلت عجلة الحضارة تبدأ " (2)

لكنه يعني بالكتابة تلك الخطوط المطبوعة التي شجعت على الانتاج الجماهيري للوثائق المطبوعة التي أدت إلى إنتشار المعلومات بشكل أكبر و أوسع ، حيث يضيف قائلا " أن الكتاب المطبوع مكن الناس من التفكير وحدهم ، شجع على الاكتشاف الفردي " و قد سهل إكتشاف الطباعة على الانتاج الجماهيري للنص المطبوع . (3)

إنتشار المعلومات الوثائقية المطبوعة في المجتمع ، تخزينها و تراكمها و حفظها سمح للافراد و للمجتمعات أن تكتسب خبرات و مهارات في الفكر و التقنيات المختلفة ، هذا ما ساعد على تفجير الثورة الصناعية في أوربا .

أما الاستاذ " روبير إيسكاربيت " الذي تحدث على أصناف الكتب و الوثائق المطبوعة ، يعرف الكتاب الجامعي بأنه

---

(1) أحمد رشتي جيهان ، الاسس العلمية لنظرية الاعلام ، القاهرة ، دار الفكر العربي ، 1990 ، ص 362
(2) نفس المرجع ، ص 360
(3) نفس المرجع ، ص 370

وثيقة مطبوعة وظيفية و منفعية ، أي ذات رسالة تكوينية في إطار التكوين الجامعي أو المدرسي (1). الوثائق الوظيفية تشمل الكتب و المطبوعات و المراجع و المعاجم ... أي كل الوثائق المدرسية و التكوينية و الجامعية ، و الفرق بينهما يكمن في المستوى و المحتوى أي في طبيعة الرسالة البيداغوجية التي تسعى إليها الوثيقة .

و عليه الوثائق البيداغوجية تعتبر أداة من بين الادوات البيداغوجية التي يعتمد عليها الطالب و الاستاذ معا و ذلك في إطار علاقة بيداغوجية .

فيمثل الكتاب الوظيفي أو تمثل الوثائق الوظيفية نسبة 75 % من الانتاج النشري العالمي و ذلك بكل أصنافها و أشكالها المتعددة و المختلفة .
و قد إنطلقنا من هذه التعاريف و حاولنا البحث عن تعريف للكاتب أو للوثيقة في المقالات التي جمعت لكن لم تساعدنا هذه على ذلك و عليه تم التفكير في إحصاء لكل الكلمات و الالفاظ المرادفة لكلمة كتاب من خلال الجدول رقم 1 .

---

(1) ندوة مشاكل الكتاب في البلدان العربية ، نشرة إخبارية تصدر عن الشركة الوطنية النشر و الاشهار ، 3 - 4 ماي 1974 ، ص 89

(2) OUHES (M), IN, Revue AL KITAB, Alger, SNED, N6, 1973,P 9

الجدول رقم (٨)

مراحل	الكلمات	عدد التردد
وعاء	أوعية / وعاء	02
	صفحات / صفحة	01
	كراس	00
	مرجع	05
	مجلد	00
رموز	رموز	00
	عنوان	02
	رسم	01
	نص	00
وسيلة لتسجيل	نسخ / نسخة	04
	مخطوطات / مخطوط	03
	مكتوب	01

- من خلال قراءتنا للجدول رقم (01) ، يلاحظ أن الخطاب الصحفي لم يبرز تعريف شامل و كامل لمفهوم الكتاب و يتضح هذا من خلال غياب بعض الالفاظ المكونة لمفهوم الكتاب كالكراس ، الرمز / الرموز ، و مجلد و نص / نصوص .

نحن نعلم أن كل مهتم بماضي و تاريخ الكتاب يعرف بأنه كان على شكل مجلد يتكون من مجموعة من الكراريس المخيطة .

لكن المهتم بقضايا الكتاب المعاصرة يعلم أن النص المكتوب يتكون من إشارات و رموز معبرة عن أفكار و تصورات محددة
هذا ما لم نستخلصه عندما نقرأ الجدول رقم 1 ، كأن المخاطب الصحفي غير مطلع على ماضي الكتاب ولا على واقعه الحالي ، مما يدل على عدم إختصاص المخاطب الصحفي عبر مقالاته ، حيث أصبحنا اليوم نلاحظ " الكل يكتب " في كل موضوع دون أن يكون لديه دراية معمقة أو شبه مختصة في الموضوع مما يبقي الكتابات تعيش في عموميات .

منظمة اليونسكو تعرف الكتاب بأنه " نشرة مطبوعة غير دورية تشمل 49 صفحة على الاقل ، ما عدا صفحات الغلاف "
3 : إسكاربيت روبير، ثورة الكتاب ، ص 49 - 79

تعريف الناشر :

إن مهنة النشر ليست سهلة كما يفترض البعض ، بل هي صعبة تتخللها بعض المشاكل التي قد تواجه الكثير من المؤلفين و الجامعيين . (1)

" تطلق كلمة ناشر ، أي صاحب بيت النشر على شخص يحضر لنشر كتاب أو يعلق عليه ، و جاءت هذه الكلمة من الفعل اللاتيني EDERE و معناه يعطي الحياة " (2)

المؤلف أو الكاتب أو المبدع ... يذهب إلى الناشر بأفكار و تصورات مكتوبة فوق أوعية مادية على شكل أوراق و بصفة مخطوط ، فالناشر يعمل على إعطاء الحياة لهذه الافكار و التصورات الموجودة داخل المخطوط ليصبح ثم مطبوع أو وثيقة مطبوعة ، فتروج بعدها في الوسط الاجتماعي أو الجامعي .

إذن الناشر يعتبر وسيط بين المؤلف و المخطوط و القارئ و كتابه (3) في نفس الوقت له وظائف و أهداف متعددة و معقدة . يلاحظ اليوم بأن عملية إعطاء الحياة هذه ، تغيرت عما كانت عليه ، بحيث هناك عناصر فكرية و معطيات إقتصادية فرضت نفسها في السلسلة النشرية مثل : المؤلف - المخطوط - الطابع - الموزع - المكتبي - القارئ ... (4) لهذا إستوجب الامر أن يتولى شخص أو مجموعة أشخاص محترفين ، أو هيئة أو مؤسسة للتنسيق و التمويل ، لاختيار المخطوط المسلم له ثم يطبع في المطبعة أو يستأجر خدمات غيره ، و يشتري الورق اللازم و مستلزمات التجليد ...تتم في النهاية عملية توزيع الكتب إلى المكتبات

---

(1) مجلة الثورة الافريقية ، 27 نوفمبر 1987

(2) إيسكاربيت ، روبير ، ثورة الكتاب ، ص 125

(3) دايتيس ، سمث ، صناعة الكتاب ، ت . محمد علي العريان و آخرون ، مصر ، المكتبة المصرية الحديثة للطباعة و النشر ، 1970 ، ص 14

(4) CUVELIER (Fernand), Histoire du livre : Voie royale de l'esprit humain, Paris, Edition du Rocher, 1982 , P 131

أما بعد حوادث 5 أكتوبر 1988 تدفق الخطاب الصحفي حول موضوع حرية الكتابة و التعبير و التفكير... حيث يقول عبد الحميد بن هدوقة " يجب أن نبدأ بتحرير الطاقات ، بأخذ بعين الاعتبار مقياس الجمال " (1)

إذا لم تكن طاقة الانسان الجزائري محتكرة ، فإنها كانت مقيدة ، و تحرير المواهب هي الانطلاقة الاولية لتحرير الكتابة و الفكر و الابداع . دستور الجزائر الاخير هو المرجع الاساسي ، حيث يصرح في مادته 31 : " الحريات الاساسية و حقوق الانسان و المواطن مضمونة " و يضيف نفس الدستور في مادته 36 : " حرية الابداع الفكري و الفني و العلمي مضمونة للمواطن ..." (2)

هذه المواد الدستورية غير كافية لان " كل نفس بما كسبت و كل شعب بما أبدع و كتب ... و نحن لم نزرع الشيء الكثير ، إنما ينبغي أن نعترف بأن عمر شعبنا صغير جدا ، فنحن ما نزال في مرحلة التجريب و في مرحلة اكتساب تقاليد و عادات ." (3)

فإذا فشل النظام السياسي السابق في غرس أفكاره الاشتراكية في أوساط الشعب الجزائري ، رغم كل المراسيم القانونية و النصوص الايديولوجية و المواثيق التوجيهية ، فاليوم ليس الدستور الاخير هو الذي يبني وحده التعددية و الديمقراطية ، لان " لامازلنا رغم التعددية الديمقراطية المهمة التي تسمح بانفجار التعابير الاجتماعية ...مازلنا لحد الان في مرحلة تسيس كبير (تسيس الثقافة) و ربما المهمة الحالية هي تخفيف السياسة ...وانتقال المثقف الجزائري من مرحلة الشفوية الارتجالية (4) المعروفة إلى مرحلة الانشاء الثقافي بأوجهها المتعددة (المجلات الثقافية) "

---

(1) أسبوعية جزائر الاحداث ، 18 - 24 أكتوبر 1990
(2) دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية المؤرخ في 23 فيفري 1989
(3) يومية السلام ، 20 مارس 1991 (إستجواب للكاتب طاهر وطار)
(4) يومية السلام ، 23 مارس 1991 (إستجواب للاستاذ عمار بلحسين ، عضو المجلس الوطني للثقافة)

المسيرة لا تزال طويلة و صعبة أمام المؤلفين و الكتاب و رجال الفكر و الثقافة و الناشرين من أجل الوصول إلى حرية التعبير الكاملة و المحترمة .

النقاش بعيد كل البعد على الجدل الجاف ، بل هو صراع يجري في الواقع اليومي للجامعيين و رجال الثقافة ، و يتمثل هذا الصراع في ميدان الكتابة و الابداع و الجمال الفني و الادبي .

المعهد التربوي الوطني:

تأسيس هيئة تشرية مدرسية في فجر الاستقلال كان يعتبر أمرا مستعجلا و ضروريا في نفس الوقت و هذا راجع إلى حتمية بناء مدرسة وطنية جزائرية بعيدة كل البعد عن تلك المدرسة الفرنسية الاستعمارية التي كانت " ماشيت " تمولها بالاوعية المدرسية و التعليمية .

تأسس المعهد التربوي الوطني بموجب الامر 62 - 166 المؤرخ في 31 ديسمبر 1962 ، و تم إعادة تنظيمه في سنة 1969 ، و يعتبر هذا المعهد مؤسسة عمومية ذات طابع إداري ، دون أغراض تجارية ، يتمتع بالاستقلالية المالية .(1)

جاء هذا المعهد لتلبية إحتياجات التلاميذ في المدارس من الطور الابتدائي إلى الطور الثانوي ، لوضع تحت تصرفهم الكتب و النصوص التي يحتاجونها أثناء مزاولتهم للدراسة (2) وضع هذا المعهد تحت وصاية وزارة التربية الوطنية و تتمثل أغراضه و وظائفه في ما يلي : (3)

- دراسة و تحضير وسائل و إمكانيات التعليم البيداغوجية التربوية .
- إنتاج و تموين المدارس و الثانويات بالوثائق البيداغوجية العلمية
- تنظيم تربصات لتحسين مستوى العاملين و الاساتذة في التعليم الابتدائي ، المتوسط و الثانوي .

---

(1) HADAB(Zoubida) Les manuels de lecture de l'ennseignement elementaire , Alger , Institut des Sciences Juridiques , politiques et Administratives , 1976 , (Memoire de Diplome d'etudes superieures de Sciences politiques)

(2) نفس المرجع مع (1)

(3) نفس المرجع مج (1)

يعتبر هذا المعهد كأداة فعالة تكتسبه وزارة التربية الوطنية حيث تقوم من خلاله " بدراسة و تجربة و إختيار ووضع مناهج و وسائل التعليم و التكوين لابناء الجزائر "
كما يسعى المعهد التربوي الوطني إلى تحقيق ثلاثة أهداف أساسية :

أ - ديمقراطية التعليم بتوفير الكتب للعدد الهائل من الاطفال في المدارس ، خاصة أنه يمكن الحصول على هذه الكتب مجانا ، أو بدفع مبلغ رمزي (1)

ب - جزأرة التعليم بتعويض الكتب التي أنجزت في الخارج ، بكتب جزائرية الصنع و المحتوى ، مستوحاة من الواقع الجزائري ، حيث يتم مثلا إعداد كتب تعليم الانجليزية و الفرنسية و العلوم الطبيعية من طرف أساتذة جزائريين مختصين في الميدان ، بدلا من إتباع البرامج الاجنبية .

ج - التعريب كذلك يعد من أهداف هذا المعهد الذي يقوم بترجمة بعض النصوص و الكتب الاجنبية إلى اللغة العربية ، خاصة الكتب العلمية و التقنية حتى يساهم في تعريب الفروع العلمية و التقنية .

إذن يلاحظ أن المعهد التربوي الوطني لا يقوم إلا على النشاطات النشرية فقط ، بل هناك نشاطات أخرى يهتم بها و لا تقل أهمية عن الاعمال النشرية و تتمثل في إسترجاع الهوية الوطنية و الثقافة الوطنية

---

(1) أنظر الامر رقم 428-68 الصادر في 68 - 7 - 9

الشركة الوطنية للنشر و التوزيع

تأسيس هيكة نشرية وطنية قوية تتكفل بنشر الثقافة الوطنية المكتوبة في أوساط الشعب الجزائري ، دون منافس آخر أصبح ضروريا ، و خاصة إذا كان المنافس متمثل في شركة " هاشيت " التي دعى إلى تأميمها سنة 1966 و لم يترك المجال فارغا ، فأنشأت الشركة الوطنية للنشر و التوزيع بموجب الامر رقم 28-66 المؤرخ في 27 جانفي 1966 ، حيث إسترجعت ممتلكات شركة " هاشيت " المتمثلة في أملاكها العقارية و الغير عقارية .

و قد وضعت الجزائر اللبنة الاولى لانطلاق الحركة النشرية الوطنية العمومية ، تميزت هذه الشركة منذ البداية بثقل الاعباء و كثرة الانشطة التي ألقيت على عاتقها ، لان الحكومة الجزائرية الفتية آنذاك إعتقدت أن شركة وطنية واحدة تستطيع تسيير عدة أنشطة في آن واحد .

بموجب الامر المذكور أعلاه ، تتولى هذه الشركة " الطباعة ، النشر و التصدير لجميع المنشورات و الكتب " (1)

منحت الدولة الجزائرية لهذه الشركة الامتيازات التالية :

- إمتياز الطباعة التجارية.
- إمتياز إستيراد جميع المنشورات من (جرائد ، نشرات دورية ، مجلات و كتيبات ... إلخ) و الكتب
- إمتياز توزيع المنشورات المذكورة أعلاه في كل القطر الجزائري

---

(1) أنظر الامر رقم 28-66 المؤرخ في 27 جانفي 1966

- إمتياز تصدير جميع النشرات و الكتب المطبوعة في الجزائر (1)

على عكس ما يظن الكثير ، إن هذه الشركة لم تحتكر النشر ، وهذا بموجب الامر نفسه الذي أنشأها ، بل إحتكرت الاستيراد و التوزيع و التصدير و هذا لمدة سنوات فقط .

لكي نتأكد بعدم إحتكار هذه الشركة للنشاط النشري الوطني تم التعرف على وجود في نفس الفترة الزمنية ، دار البعث في مدينة قسنطينة ، و جمعية الثعالبية في العاصمة ، و دار المعارف في مدينة وهران ، التي كانت تقوم بنشاطات نشرية محدودة (2)

قامت الشركة الوطنية للنشر و التوزيع بدور كبير ، حيث مولت الجامعة الجزائرية بالوثائق المطبوعة ، العلمية و الجامعية كما كان الجامعيين يقدمون لها قوائم الكتب و المراجع ... التي يحتاجونها لتقوم هذه الاخيرة باستيرادها من الخارج .

أما عن العلاقات الموجودة بين الشركة الوطنية للنشر و التوزيع و الجامعة الجزائرية فكانت صعبة ، و تميزت ببعض الاختلالات ربما سببها كل طرف للاخر (3)

فكثرة النشاطات و تعدد الوظائف أدى إلى تزايد الاعباء على هذه الشركة بسبب مركزيتها الشديدة في ميا كلها ، حيث كانت تسير المطابع و مصانع الورق و توزيع الصحف و اللوازم المدرسية ، نشر الكتب الادبية و العلمية بمختلف تخصصاتها و كتب الاطفال ...

---

(1) أنظر الامر رقم 66-28 المؤرخ في جانفي 1966

(2) Centre Maghrebin d'Etudes et de Recherches Administratives , Aspects de l'Information au Maghreb , CMERA , 1980 , P 88

(3) المجاهد الثقافي ، 10 أكتوبر 1974

و عدم تخصص نشاط الشركة الوطنية للنشر و التوزيع نتج عنه بيروقراطية التسيير و الاهتمام بالأعمال الادارية على حساب الابداع الادبي و التأليف العلمي و إبراز الثقافة الرديئة .

هذه الاوضاع التي أصبحت تعيش فيها هذه الشركة ، دفع بالحكومة الجزائرية إلى إعادة هيكلتها سنة 1983 ، أي تقسيمها إلى أربعة شركات مستقلة بعضها عن البعض و هي :

- المؤسسة الوطنية للكتاب
- المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية
- المؤسسة الوطنية لتوزيع الصحافة
- المؤسسة الوطنية للوازم المدرسية (1)

و النشاط النشري للشركة الوطنية للنشر و التوزيع وكل إلى المؤسسة الوطنية للكتاب أما النشاطات الاخرى فقسمت بين المؤسسات الثلاثة الباقية .

---

(1) أسبوعية جزائر الاحداث ، 9 - 15 جوان 1988

المؤسسة الوطنية للكتاب

تعتبر المؤسسة الوطنية للكتاب الوريث المباشر للشركة الام ، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع و قد كلفت بمواصلة النشاط النشري العمومي الوطني ، كما إستفادت من شبكة التوزيع التي أصبحت ملكا لها .

نشأت المؤسسة الوطنية لكتاب بموجب المرسوم رقم 83-300 المؤرخ في 30 أفريل 1983 و تعتبر مؤسسة ذات طابع إقتصادي و صناعي و تتمثل وظائفها فيما يلي : (1)

- تطوير و تنمية النشر الوطني و توزيع الكتب ذات الطابع التقني و العلمي و تسعى إلى تحقيق أوسع توزيع للكتاب عبر التراب الوطني

- التحكم في السوق الوطنية للكتاب بوضع شبكة واسعة بخلق نقاط البيع لضمان التسويق الجيد و الكامل لمنتوجاتها .

- العمل على إستيراد الكتاب الاجنبي ذا الطابع الثقافي ، التقني و العلمي و توزيعه في كل القطر الجزائري ، بالاضافة إلى تصدير الكتاب الجزائري إلى الخارج .

كما تمتاز المؤسسة الوطنية للكتاب بكونها متعددة الاختصاصات النشرية حيث تنشر كل أنواع الكتابات و رغم ذلك يلاحظ إهتمامها أكثر بنشر الكتب الادبية وكذلك الكتب المختصة في العلوم الاجتماعية و الفلسفية .

---

(1) يومية السلام ، 11 مارس 1991

منذ 1966 إلى غاية 1990 نشرت هذه المؤسسة حوالي 1600 عنوان باللغتين العربية و الفرنسية ، لكن " الاولويات النشرية " أدت إلى الاهتمام بالكتاب العربي أكثر من غيره .

و في نفس الوقت تهتم هذه المؤسسة بالنشر العام و المتخصص بما فيه النشر الجامعي الرفيع أو الشعري و الادبي البسيط المبتدئ ، وهذا ليس من السهل تحقيقه و الاوضاع الحالية لهذه المؤسسة الغير منتجة دليل على قولنا هذا (1)

---

(1) يومية السلام ، 11 مارس 1991

المؤسسة الوطنية الجزائرية للطباعة :

إن المؤسسة الوطنية الجزائرية للطباعة تهتم بنشر النصوص و الوثائق السياسية لحزب جبهة التحرير الوطني ، و الوثائق التاريخية ، كما تهتم بطبع المؤلفات المتعلقة بالعلوم الاجتماعية منها و الاقتصادية و السياسية و الادبية

تطبع زيادة على ذلك كل الجرائد الحزبية (الثورة الافريقية ، المجاهد الاسبوعي ، الوحدة ، الجزائرية ...) وليأتي دور نشر الكتب في المرحلة الثالثة بعد طبع وثائق الحزب و الجرائد الحزبية .

نشأت هذه المؤسسة في سنة 1970 و لم تبدأ في عملية نشر الكتب إلا في سنة 1976 ، لكونها تتلقى عدد كبير من المخطوطات و تتم تصفية و تنقية صارمة ، حيث لا تقبل إلا ما يتماشى مع سياسة المؤسسة و بالتالي سياسة الحزب (1) لا تسمح لها نشاطاتها المطبعية ، خاصة عملية طبع وثائق الحزب بصفة واسعة بنشر الكتب ، بل تهتم بطبع الكتب التي يكتبها الجامعيون أو كتب معروفة في ميدان التاريخ و السياسة ، إضافة إلى نشر بعض الرسائل الجامعية .

تنجز هذه المؤسسة كل أعمالها بنفسها لانها تملك وسائل الانتاج كما أنها لا تشتكي من مشاكل التموين مثل المؤسسات الاخرى ، بالرغم من هذا " الامتياز " فإنها لا تستطيع المساهمة بأكثر حجم في نشاط النشر

---

(1) أسبوعية جزائر الاحداث ، 23-29 ججوان 1988

و لقد تخصصت هذه المؤسسة في نمط معين من النشر ، و هو ما يسمى بالكتب الكلاسيكية ، أو كما يقال أمهات الكتب التي سقطت في الميدان العمومي ، و هذا التخصص لم يهتم به أي ناشر في الجزائر .

سميت مجموعة النشر هذه " بالانيس " و الجدير بالذكر أن هذه الكتب لا تكلف مصاريف كبيرة ، لان المؤسسة لا تدفع حقوق التأليف ، و زيادة على هذا تعتبر هذه الكتب معروفة و لا تحتاج إلى إشهار لذا فالنجاح شبه مضمون سواء في الجانب التجاري أو الجانب الثقافي .

نشرت المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية منذ أواخر 1987 إلى نهاية 1990 حوالي 100 عنوان ، منها 95 عنوان باللغة العربية و حوالي 05 عنوان باللغة الفرنسية أصحاب هذه العناوين إنفردت بها الشخصيات الكلاسيكية المعروفة التي تدرس في الجامعات و المعاهد الجزائرية و العالمية .

التخصص في نشر هذا النمط من الكتب هو إختيار له منفعة و فائدة على المدى القريب ، أما على المدى البعيد فهو غير صحيح لان الخطة تستدعي إختيار مجال أو مجالات معينة للنشر و على هذا الاساس التقييم فيما بعد.

ديار النشر الخاصة:

عكس ما يعتقد الكثير من الناس و خاصة قبل صدور دستور 23 فيفري 1989، فإن القطاع النشري الخاص كان دائما موجودا في الجزائر وذلك رغم الامر رقم 66-28 المؤرخ في 27 جانفي القاضي بإنشاء الشركة الوطنية للنشر و التوزيع ، فالنشاط النشري المخول لهذه المؤسسة لا يعني الاحتكار ، لذا مارست العديد ، لذا مارست العديد من المؤسسات الخاصة نشاطات النشر بصفة مؤقتة أو مستمرة (1)

يوجد في الجزائر قطاع نشري خاص لكنه يعتبر قطاعا حديثا و إنتاجه بسيط نوعا ما . و . إذا كانت جذوره ترجع إلى الفترة الاستعمارية ، ما را بعشرية الستينات و سنوات السبعينات فعرفت فترة الثمانينات ظهور عدة ديار للنشر جديدة . مثل لافوميك ، بوشان ، ودار الاجتهاد ... بالاضافة إلى ديار النشر القديمة مثل : دار الكتاب ، دار آفاق و دار الصديقية. كانت دائما ديار النشر الخاصة " تتطفل " و تحاول أن تنافس الناشرين العموميين التابعين لقطاع الدولة ، ذلك رغم مشاكل التمويل ، و خاصة شبح الرقابة المباشر أو غير المباشر الذي صعب المهمة و ضيق (2)

من المسار النشري لهذه الديار . (3)
تتميز هذه بالسعي التحقيق الارباح المالية و هذا طبيعي جدا لان الدعم الاساسي الذي يمكن أن نعتمد عليه هو المبيعات من الوثائق و الكتب و النصوص التي تصل إلى بيعها في السوق .

---

(1) يومية آفاق ، 1 ديسمبر 1990

(2) أسبوعية جزائر الاحداث ، 21 - 27 جويلية 1988

(3) يومية آفاق ، ديسمبر 1990

هذه السوق الوطنية للكتاب التي بقيت غير معروفة ، خاصة من طرف الناشرين أنفسهم ، بالاضافة إلى عدم تحكمهم في قنوات التوزيع لان إمكانياتهم المادية بسيطة بالمقارنة و الامكانيات التي يملكها الناشرين العموميين (1)

وعليه نجد هؤلاء الناشرين الخواص لا " يغامرون " إذا لم يتيقنوا بأن نشر الكتاب يكون مربحا لهم ، لهذا السبب نراهم يلجؤون إلى التجديد الدائم و المستمر في مختلف الاختصاصات النشرية مثل الكتب الدينية ، الشعرية ، القصصية ، الفنية ... إلخ

زيادة على هذه الاوضاع الصعبة جاءت تأشيرة النشر بموجب القرار الوزاري المؤرخ في 1 أفريل 1987 ، التي تفرض على كل ناشر أن يقدم المخطوط

الذي ينوي نشره إلى لجنة القراءة على مستوى وزارة الثقافة التي تمنحه رخصة النشر أي موافقتها على نشر المخطوط (2) و قد عممت هذه التأشيرة على كل أنواع المؤلفات المطبوعة . مما أدى إلى استقبال الصحافة الوطنية وكل المهتمين بالثقافة و الكتاب هذا القرار بعنف و رفض شديدين لانه يمثل في رأيهم رقابة مقنعة ، أي رقابة قبل النشر دون أن يعلن القرار على ذلك بصراحة ، و لقد بررت وزارة الثقافة هذا القرار بغياب نصوص قانونية و تنظيمية تسير قطاع النشر الخاص في الجزائر لكونها تسير بموجب سجلات تجارية فقط . جاء إذن هذا القرار لملأ فراغ في انتظار وضع قانون لقطاع النشر في وقت لاحق ، طالما الناشرين الخواص يعملون دون استناد إلى أية قاعدة قانونية تخول لهم الحق في العمل في ميدان النشر .

---

(1) أسبوعية جزائر الاحداث ، 21 - 27 جويلية 1988

(2) شايب فضيلة ، حوار مفتوح حول النشر في الجزائر ، معهد علوم الاعلام و الاتصال ، 1988 ، (مذكرة الليسانس)

مرت أكثر من سنة على هذا القرار و لم تصدر وزارة الثقافة قوانين تكميلية حتى ما قبل حوادث 5 أكتوبر 1988 ثم بعد هذه الحوادث بقيت الاوضاع غامضة و غير واضحة ، حيث تقلص إنتاج ديار النشر الخاصة حتى كاد أن ينعدم تماما .

إتضحت الامور نوعا ما بعد صدور دستور 23 فيفري 1989 الذي صادق على التعددية السياسية و الحريات الجماعية و الفردية التي أصبحت محمية بموجب الدستور نفسه .

إنطلاقا من هنا بدأ قطاع النشر الخاص ينتعش قليلا إنتاجه ، خاصة بعد السماح لهم بممارسة مهنة الناشر و التاجر بالجملة ، الامر الذي ساعد الكثير منهم للتغلب على بعض الصعوبات المالية .

بادرت دار " بوشان " للنشر أول دار بممارسة مهنة موزع الكتب بالجملة على مستوى الوطن بالاضافة إلى نشاطه النشري (1)

حاليا تعيش ديار النشر عدة مشاكل لا تقل صعوبة على تلك التي تعيشها القطاعات الوطنية في مختلف النشاطات الاخرى

---

(1) يومية آفاق ، 4 جوان 1991

و كان لتأسيس أو فتح مؤسسة نشرية جامعية في سنة 1963 من الامر الغير مستعجل ، حيث عدد الطلبة في الجامعات في ذلك الوقت لايتجاوز 2725 طالب في كل التراب الوطني .

فمنذ الاستقلال إلى غاية سنة1971 إزداد عدد الطلبة بحوالي ثمنية مرة فأصبح عددهم في عام 1979 حوالي 27122 طالب هذا بعد أن كانت الجامعة في العهد الاستدماري حكرا على إبنائه و اتباعه ، فتحت أبواب الجامعة لابناء الشعب الجزائري بفضل إستشهادات أبطاله . (1)

الجدول رقم يبين إرتفاع عدد الطلبة في الجامعات الجزائرية.

-نلاحظ من خلال هذا الجدول إرتفاع سريع لعدد الطلبة مما إدى إلى إرتفاع حجم إحتياجاتهم من الاوعية التعليمية و البيداغوجيا و يتمثل في الوثائق و المطبوعات و الكتب الجامعية.

فسرعة إرتفاع عدد الطالبة و إرتفاع حجم إحتياجاتهم الوثائكيقية دفعت بالجزائر إلى إيجاد حلول للتخلص من هذه " الازمة ". و الحل الاول يتمثل في اللجوء إلى إستراد الوثائق الجامعية من الخارج فهذا الحل يلبي الاحتياجات الوثائكيقية في مرحلة ظرفية فقط ، لكن هذا الاقتراح يتطلب مصاريف باهضة و يؤدي حتما إلى تبعية نشرية دائمة .

---

(1) مجلة أضواء ، 27 سبتمبر 1990. (إستجواب للمدير العام الجديد لديوان المطبوعات الجامعية)

جدول رقم (٤)

عدد الطلاب في طور التدرج ما بين 1962 - 1975

السنة	عدد الطلبة	السنة	عدد الطلبة
1962/63	2725	1968/69	9794
1963/64	3565	1969/70	12243
1964/65	5425	1970/71	19311
1965/66	6883	1971/72	23413
1966/67	7478	1972/73	26074
1967/68	8735	1973/74	29465
		1974/75	35739 (٨)

(٨) مصدر منشورات وزارة الجامعات

جدول رقم :(3)

عدد الطلاب في طور ما فوق التدرج

السنة	عدد الطلبة	السنة	عدد الطلبة
1962/63	--	1968/69	299
1963/64	156	1969/70	317
1964/65	211	1970/71	423
1965/66	231	1971/72	921
1966/67	206	1972/73	1048
1967/68	235	1973/74	1205
		1974/75	1400 (٨)

(٨) مصدر منشورات وزارة الجامعات

جدول رقم: (٩)

عدد الطلاب الاجمالي ما بين 1962 - 1975
(تابع لوزارة التعليم العالي)

السنة	عدد الطلبة	السنة	عدد الطلبة
1962/63	2725	1968/69	10083
1963/64	3721	1969/70	12560
1964/65	5636	1970/71	19734
1965/66	7114	1971/72	24334
1966/67	7764	1972/73	27122
1967/68	8970	1973/74	30670
		1974/75	37139 (٨)

(٨) مصدر منشورات وزارة الجامعات

جدول رقم :(٤)

عدد الاساتذة اجمالي

السنة	عدد الاساتذة	السنة	عدد الاساتذة
1962/63	298	1968/69	724
1963/64	--	1969/70	842
1964/65	--	1970/71	--
1965/66	--	1971/72	1718
1966/67	794	1972/73	1854
1967/68	693	1973/74	2881
		1974/75	4041

مصدر :منشورات وزارة التعليم العالي .

السعي لتحقيق فعالية نظام التكوين عن طريق ضمان المردودية القصوى لمجمل الاستثمارات الممنوحة ، و إيجاد المؤهلات المناسبة لمناصب العمل المعروضة من قبل القطاعات المستعملة .(1)

إذن تتكفل الجامعة كمؤسسة علمية و ثقافية و مركز إشعاع ، بتقديم تعليم عصري منفتح على التقدم العلمي و التقني ، حيث يأخذ بعين الاعتبار تطور التراث الانساني بعيدا عن النزاعات الشكلية المحافظة و العقيمة عن التقليد و الانطواء على النفس ، و يهدف هذا التطور الثقافي إلى ربط الشباب بمحيطه الحضاري و جذوره التاريخية و كذا بالقيم الروحية و الثقافية الوطنية.

و من المبادئ الاساسية للتعليم العالي في الجزائر : ديموقراطية إلتحاق أبناء الشعب بمختلف شرائحهم و طبقاتهم الاجتماعية بالجامعة و المعاهد العليا ، إلا أن هناك مبادىء أخرى تسعى الجامعة لتحقيقها ، مثل الجزأرة ، التعريب و كذلك ربط الجامعة بتنمية المجتمع .

و إذا كان الحديث مطولا عن الجامعة و وظائفها الاجتماعية فهذا يعني أن ديوان المطبوعات الجامعية له نفس الوظائف و الاهداف معها .
و عليه مكانة الجامعة ووظائفها في المجتمع متداخلة مع مكانة الديوان و وظائفه في الجامعة، حيث أن هذه الوظائف هي جامعية و سياسية في نفس الوقت .

رغم أن الخطاب الرسمي لا يميز بوضوح بين الوظائف السياسة و الوظائف الجامعية للديوان كفاعل عام و الخاص يعلم بأن "ديوان المطبوعات الجامعية كلف بتحضير و نشر و طبع و توزيع المطبوعات الجامعية ، و المراجع و

---

(1) حوليات جامعة الجزائر ، 1988 ، رقم 1 ، ص 128

الكتب و الدوريات و الوثائق المكتوبة و المسجلة على شكل أفلام أو صور أو على شكل آخر ، كما كلف بترجمة إلى اللغة الوطنية المطبوعات و المراجع ". (2)

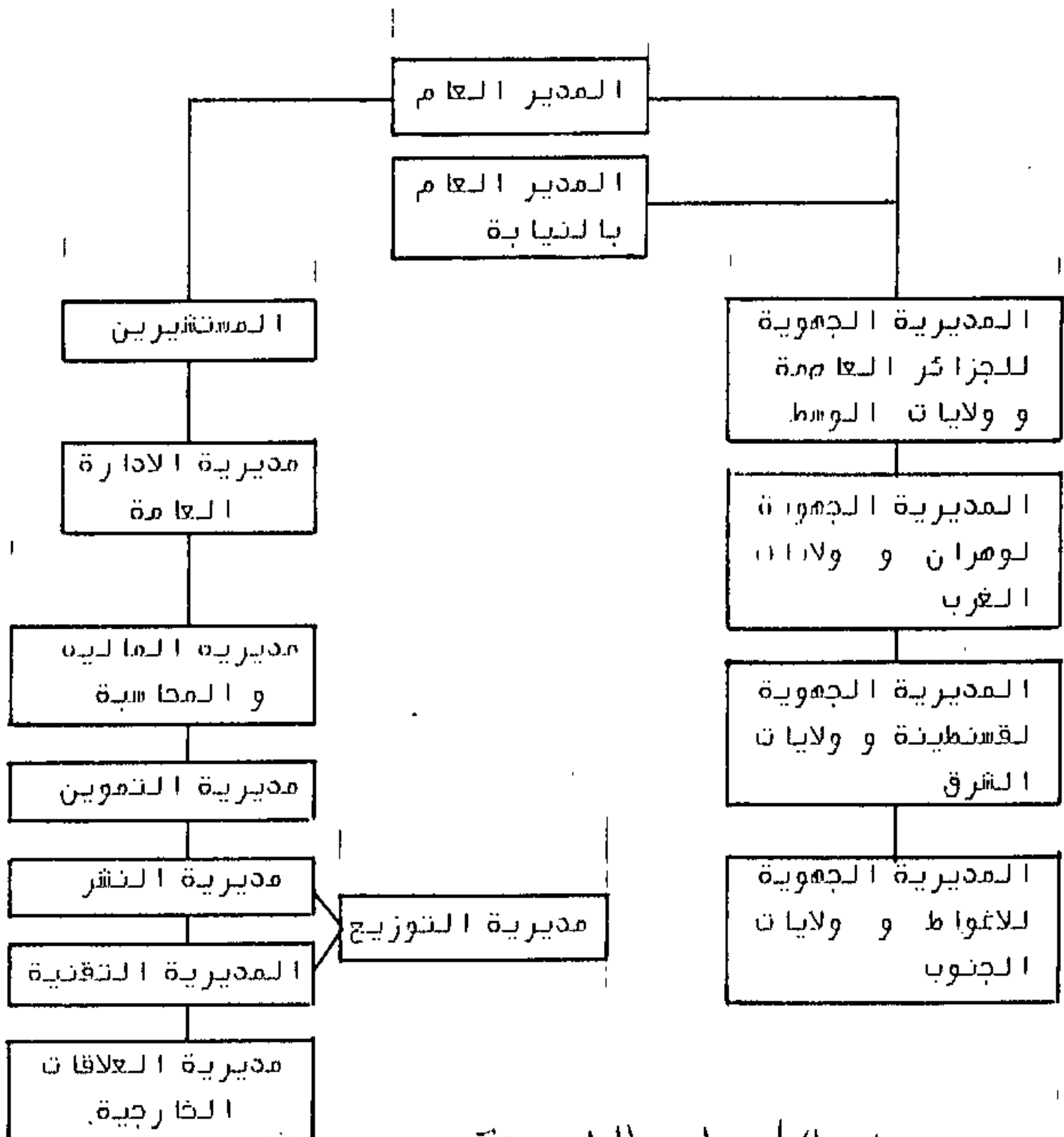
ووظائف ديوان المطبوعات الجامعية عديدة و كثيرة و لكننا نلاحظ أن هذه الوظائف سياسية و جامعية في وقت واحد، و نفس الوظائف نجدها متكاملة و متداخلة ، أي أن الوظائف السياسية تعتمد و ترتكز على الوظائف الجامعية للديوان .

فإزدواجية الوظائف كانت شيئا طبيعيا آنذاك ، بل كانت ضرورية .وهذه الازدواجية بقيت تتحكم في مصير النشر الجامعي حتى يومنا هذا .
فإذا كانت الوظيفة السياسية نابعة من إرادة صادقة فإن الوظيفة الجامعية بقيت محدودة تعاني من اللاوضوح .

---

(1) أسبوعية جزائر الاحداث ، 4 - 10 أوت 1988
(2) يومية المجاهد ، 23 أفريل 1986

التنظيم الهيكالي الحالي للديوان



(٨)

(٨) مصدر ديوان المطبوعات الجامعية

- التجهيز المطبعي :

في عصرنا هذا تعتبر الامكانيات التجهيزية و التقنية المحرك لكل حركة نشرية في أي بلد كان .

" و إذا كان النص القانوني يعطي الشرعية لديوان المطبوعات الجامعية، فعلى مستوى الواقع استوجب الامر الانطلاق من الصفر، أي عن طريق التحضير الشامل لانشائه بكل الوسائل اللازمة " (1) و إنطلاقة الديوان في النشاط المطبعي التي كانت صعبة نتيجة ظروف نشأته و خاصة الصعوبات التي كانت تعيشها الجامعة الجزائرية أنذاك ، حيث أن " عملية التحضير على مستوى الديوان استوجبت السرعة و لكن التجهيزات المطبعية للديوان لم تصل بعد " (2)، هذا ما دفعه إلى طلب مساعدة المطابع الوطنية العمومية أو الخاصة.

أما في ما يخص الانطلاقة الفعلية لديوان فجامعة الجزائر (العاصمة) هي التي أهدت له جهاز " أوفسات " صغير " وماسيكو " " و كاميرا " وبفضل هذه الالات البسيطة تم سحب المطبوعات الاولى لديوان المطبوعات الجامعية ومنه البداية كانت صعبة ، لكن الاحتياجات الوثائقية و النشرية للجامعة الجزائرية دفعت به إلى تجاوز هذه المرحلة الصعبة.

---

(1) Actualite de l'emigration , 5 fevrier 1986 , N 29

(2) يومية المجاهد 23 أفريل 1986

-باشر ديوان المطبوعات الجامعية في نشاطه النشري و المطبعي دون أن يملك المعدات و التجهيزات المطبعية ، حيث كان يستنجد بالمطابع الوطنية العمومية أو الخاصة و يستأجر خدماتهم ، بالاضافة إلى بعض الاعمال المطبعية البسيطة التي كان يقوم بها .

دامت هذه الفترة الصعبة مدة 3 سنوات ، أي منذ 1975 حتى بداية 1978 ، حينها تحصل الديوان على جهاز مطبعي (2) كامل بمختلف معداته (ثلاثة معدات للنسخ المزدوج و شاشة مصححة ، مخبران للصور و للافلام و كمراتان).

تصل طاقة هذه المطبعة إلى نشخ حوالي 70 عنوان في العام، بسحب يتراوح ما بين 5000 و 10.000 نسخة للعنوان الواحد.

بعد التحسينات التي أدخلت على هذه المطبعة سنة 1983 ، عرفت هذه التجهيزات حداثة لكل معداتها و عناصرها سنة 1989 ، حيث زودت بأجهزة جديدة متطورة تكنولوجيا في الاخراج و النسخ و السحب و التركيب و التغلف للمنشورات و المطبوعات و الكتب و المجلات .

لكن منذ تأسيسه إلى هذا اليوم ، بقى مشكل تمويل مطبعة الديوان بالورق مطروحا بحدة لان الانتاج الوطني ضعيف .

يحتاج ديوان المطبوعات الجامعية إلى حوالى 60٪ من احتياجاته من الورق المستوردة من الخارج و خاصة من فرنسا و كندا .

---

(1) يومية المجاهد ، 24 أفريل 1986

(2) نفس المصدر (1)

فإذا كان الديوان يستورد قبل 1986 بعض أصناف الورق الممتاز الذي يليق في طبع بعض الكتب و الوثائق العملية ، فقد أصبح منذ سنة 1986 يكتفي بإستيراد الورق فقط دون الاهتمام بنوعيته . هذه الوضعية التي انعكست على الشكل الخارجي للمطبوع ، راجعة إلى الحجم المالي الضخم الذي يمثله الورق في التكاليف الاجمالية للانتاج و تمثل هذه التكاليف نسبة 20,5 % من التكاليف الاجمالية للديوان . (1) في نفس السنة كانت السوق الدولية للنفط قد عرفت تدهورا سريعا و مفاجئ لاسعار المواد النفطية مما انعكس سلبا على استيراد الديوان للورق الذي من جهته عرف سعره إرتفاعا ملحوظا بنسبة 100 % . (2)

و منه فهذه الاختلالات لاسعار المواد الاولية كانت لها إنعكاسات مباشرة على أسعار المطبوعات و الكتب التي ينشرها الديوان .

فالورق و الحبر عنصران أساسيان و يشكلان المادتان الضروريتان في النشاطات الصناعية للديوان ، و عليه فكل تغير في السعر أو الكمية أو حتى الجودة ، كان له إنعكاس مباشر في نشاطات الديوان الاجمالية.
إن الصحافة الوطنية قد تناولت هذا الموضوع ، أي موضوع الورق بصفة منفردة و في عدة مناسبات ، لهذا يمكن القول بأن إشكالية إستيراد الورق لدى ديوان المطبوعات الجامعية مطروحة بنفس الحدة و نفس الوزن كما هي مطروحة في القطاعات الصحفية و الاعلامية بصفة عامة.

---

(1) يومية المساء ، 30 جويليا ، 1990
(2) مجلة الثورة الافريقيا ، 2 أوت 1990

و يجري حاليا إنجاز مطبعة ثانية جديدة في غرب البلاد (1) أي في مدينة وهران قصد المساهمة في تخفيف التبعية التي يعيشها الديوان في ما يخص بعض الاعمال الاخراجية التي تنجز خارج البلاد .(2)

و قد أخذ مسؤول الديوان تعهد بفتح هذه المطبعة الثانية في بداية عام 1992 ، و يبدو أن هذا المشروع في طور الانجاز و لم تبق إلا بعض اللمسات الاخيرة لتهيئته .

و محاولة مقارنة بين مختلف الوظائف الملقاة على عاتق الديوان و تجهيزاته المادية و المطبعية ، يلاحظ أن الخطاب السياسي بعيد كل البعد على واقع النشر الجامعي في الجزائر ، و الصعوبات التي عاشها الديوان هي دليل على هذا البعد بين الواقع و الخطاب .

---

(1) مجلة الثورة الافريقيا ، 8 أوت 1990

(2) أسبوعية جزائر الاحداث ، 4 - 10 أوت 1988 (إستجواب المدير العام الاول لديوان المطبوعات الجامعية)

- الوسائل البشرية :

-تعاني الجزائر من مشكل أساسي و يتمثل في اليد العاملة المختصة في ميدان الطباعة ، خاصة أن حاجيات البلاد في كل مراحل تصنيع النصوص و الوثائق المطبوعة تعتبر ضخمة ، رغم تكوين إطارات في شتى المجالات الصناعية. و لم يسجل إهتمام بتكوين عمال و إطارات في مهن الطباعة و الوثائق المطبوعة ، ما عدى تكوين الطلبة في معهد علوم المكتبات و التوثيق التابع لجامعة الجزائر .

إنطلق ديوان المطبوعات الجامعية في سنة 1975 بحوالي 30 عامل ، من بينهم عدد محدود من الذين يملكون تكوين في فن التجليد ، أما أغلبية العمال يملكون " إستعداد للتضحية من أجل الوصول إلى مستوى الطموح الذي يسعى إليه الديوان " (1)

و قد ارتفع عدد العمال و الاطارات بسرعة هائلة ، خاصة بعد سنة 1978 ، حيث وصل هذا العدد إلى حوالي 130 عامل و إطار ، و أخذ يستمر عدد العمال في الارتفاع (2)

-حتى وصل سنة 1986 إلى حولي 600 عامل و إطار. وبعد سنة 1986 أخذ هذا العدد في الانخفاض و ذلك لاول مرة في تاريخ الديوان حتى أصبح عددهم حولي 586 في سنة 1987.

---

(1) مجلة الثورة الافريقيا ، جانفي 1984 ، رقم 1035

(2) انظر الجدول صفحة

و يعتبر إرتفاع عدد العمال متماشيا مع إرتفاع عدد الطلبة في المعاهد و الجامعات .

إذا كان عدد الطلبة الذي أخذ في الارتفاع يتماشى مع مبدأ ديموقراطية التعليم في الجزائر ، فإنخفاض عدد العمال يعبر بصفة صريحة على الازمة الاقتصادية التي مست الكثير من القطاعات و المؤسسات العمومية الوطنية التي أصبحت عاجزة على توفير فرص العمل للمواطنين الجزائريين .
أما عن التكوين فيلاحظ بأنه بدأ في 1978،حيث أرسل بعض العمال والاطارات إلى الخارج و خاصة إلى فرنسا لاجراء التربصات التكوينية في تقنيات الطباعة و تقنيات النشر و التجارة النشرية.

تتميز هذه التربصات بقصر المدة ، بحيث لاتتجاوز سنة واحدة على الاكثر و هناك من التربصات التي لا تتعدى مدتها شهر واحد . و نتيجة التربصات توصل بعض العمال إلى إكتساب تجربة مهنية مقبولة ، الامر الذي ، تهافتت عليه القطاعات الخاصة وهذا بدفع اجور عالية و إمتيازات إجماعية لهؤلاء العمال و في نفس الوقت نسجل فشل الديوان ، لانه لم يستطع منافستها في هذا المجال .

هذا ما جعل مطبعة ديوان المطبوعات الجامعية تعيش نقصا دائما و مستمر من حيث اليد العاملة المؤهلة إلى يومنا هذا .

و بعد عدة محاولات من طرف الناشرين العموميين لفتح معهد جديد في تكوين مختصين في المهن الطباعية و بعد موافقة وزارة التكوين المهني سنة 1990 ، تم فتح معهد جديد في العاصمة (بكر مراد رايس) ، شرع في التكوين خلال السنة الماضية (1991) . (1)

---

(1) حوار مع نائب مدير مطبعة ديوان المطبوعات الجامعية

تطور عدد العمال

جدول رقم(6)

السنة	العدد	النسبة
1975	31	--
1976	45	%45.16
1977	108	%140
1978	133	%18.79
1979	165	%24
1980	200	%21
1981	246	%23
1982	338	%37.39
1983	340	%0.59
1984	498	%46.47
1985	585	%31
1986	600	%2.5
1987	570	-%5
1988	520	-%7
1989	553	%6.34
1990	543	-%1.8

مصدر : مصلحة التوظيف للمديرية العامة لديوان المطبوعات الجامعية

- الحالة المالية:

-أسبوع واحد بعد تعيينه ، نظم المدير العام الجديد للديوان إجتماع عمال و إطارات المؤسسة و شرح لهم بأنه في " خدمة الطالب لا في خدمة السوق ، لا يجب أن تصبح قوانين " آدام سميت " تتحكم في الكتاب ".(1)
بما أنه حاصل على دكتوراه دولة في الاقتصاد ، فإنه أدرى أكثر من غيره بما يقول " سأحاول من خلال المهمة الموكلة إلى أن أحسن الامور ، و انتقل بها من التسيير العاطفي إلى التسيير العقلاني " .(2)

التسيير العقلاني يعني الرجوع الدائم و المستمر إلى سجل الحسابات المالية للديوان ، لكي نقارن بين نسبة المصاريف و نسبة المداخيل .
و عليه فعقلانية التسيير أصبحت ضرورية لان الديوان كان منذ نشأته مدعم من طرف وزارة التعليم العالي ، ثم تقلصت مساهمة الدولة خاصة بعد تصريح رئيس الجمهورية بمناسبة إنعقاد ندوة ضمت إطارات الامة في شهر ديسمبر عام 1995 (3).

و قد عرفة الديوان في نهاية عام 1990 عجز مالي خطير، ووصل هذا العجز

---

(1) مجلة الثورة الإفريقيا ، 2 أوت ، 1990
(2) نفس المرجع سبق (1)
(3) صرح رئيس الدولة بمناسبة إنعقاد ندوة إطارات الامة في شهر ديسمبر 1985 "أن البلاد غير قادرة أن توفر مكتبة شخصية لكل مواطن " في :
IN: BRAHIMI (Brahimi), le Pouvoir , les intellectuels et la Presse, l'Harmatan, 1987, p. 309.

-في شهر أوت من نفس السنة إلى حوالي 72 مليون دينار،(1) هذه الوضعية ناتجة عن ضعف مداخل الميزانية المخصصة للديوان . كون وزارة التعليم العالي تخصص له نسبة 1 % من ميزانيتها ، في نفس الوقت نشاهد نفس الوزارة تدفع 35 % من ميزانياتها إلى الخدمات الجامعية. (2)
فلا مجال للمقارنة بين ميزانية ديوان المطبوعات الجامعية و ميزانية مراكز الخدمات الجامعية ، خاصة إذا علمنا أن الديوان سيدخل في الاستقلالية المالية سنة 1992 . (3)
و المعادلة الجديدة المطروحة حاليا أمام المدير العام للديوان أن يخطار بين العلم و الثقافة و بين التاجر والسعي وراء تحقيق الارباح . معادلة صعبة في الواقع، لان الجمع بين الثقافة و التجارة صعب تحقيقه، بالرغم من أن الجدال لايزال قائما حتى في البلدان الغربية المتقدمة. و الفصل في المعادلة المطروحة يؤدي حتما إلى سياسة جديدة في حياة

-الديوان ، خاصة أن هذا الاخير يعيش في بيئة إجتماعية و محيط إقتصادي و سياسي غير مستقر و يسعى إلى الدخول في إقتصاد السوق و تعددية سياسة فعلية.
إذن الاشكالية المطروحة حاليا أمام الديون ، كانت مطروحة منذ إستقلال الجزائر في كل القطاع الثقافي الوطني ، لكن طرحت بشكل حاد ابتداء من سنة 1986 عندما تدهورت أسعار النفط في السوق الدولية ، حيث تقلصت مساعدة الدولة لذا بدأت الوسائل المالية تنخفض وهذا عند كل الناشرين العموميين .
"إننا مؤسسة ذات طابع إقتصادي وإن مرجعنا هو الصحة المالية للمؤسسة(4)"
و نلاحظ هذه الصعوبات المالية التي يعيشها الناشرين العموميين و حتى الخواص من خلال الاهتمام بالجانب المالي للتسيير مثل الضرائب و الصحة المالية و الاسعار في السوق ...

---

(1) مجلة أضواء ، 27 سبتمبر ، 1990 (إستجواب للمدير العام الجديد)
(2) نفس المصدر مع (1)
(3) نفس المصدر مع (1)
(4) يومية المجاهد ، 1 - 66 - 1991

إن المؤسسة الناشرة أصبحت تعتمد على نفسها فقط هذا ما دفعنا إلى السهر على أوضاعها و توازنها المالي و تعتبر هذه الوضعية تجربة جديدة في القطاع الثقافي الجزائري.

التناقضات التي تعرفها الديوان ، بل الصراعات القائمة حاليا ليست إلا إستمرارية للصراعات و التناقضات القائمة في المجتمع الجزائري ككل ، التغيرات التي تمس ميكانيزمات المجتمع تهدف حتما المساس بالحياة الثقافية و صناعتها .

خلاصة الجزء الأول :

وعليه التكوين في منظور السياسة الوطنية يعني التعليم بمختلف مراحله أي تكوين أبناء اليوم لتحضير رجال الغد ، فالتعليم ليس مسلكا من مسالك الثقافة بشقيه النظري و التطبيقي ، و لكن الثقافة تشمل كل مظاهر النشاط الفكري و الابداعي و العملي و المعرفي .

و إذا حاولنا أن نلخص سياسة التكوين و التعليم في الجزائر فنقول " يجب أن يتعلم الشعب إلى أقصى حدود التعليم ، ففي ذلك و حده الوسيلة إلى أن يعرف الشعب مواضيع الظلم ، فإذا تعلم أبناء الشعب عرفوا ما لهم من حق في حياتهم الداخلية ، فلم يسمحوا لقلة مهما تكن أن تظلم الكثرة ، و عرفوا ما لهم من حق في حياتهم الخارجية... و التعليم و حده على أن يكون صحيحا مستقيم الاساليب هو الذي يضمن للشعب العدل و المساواة فيما بينهم و بين أنفسهم و العزة و الكرامة فيما بينهم و بين الاجنبي " (1)

تعتبر هذه المقولة للكاتب العربي المشهور طه حسين .

صورة مطابقة للاصل ، بالرغم من أن صاحبها لا يقصد الجزائر بالتحديد . أصبحت المدارس منتشرة في كل القرى ، و الثانويات موجودة في كل المدن الصغيرة و الكبيرة ، و المعاهد و الجامعات متوفرة في كل مناطق الوطن فكل الجهود التي بذلت و التكاليف الباهضة التي صرفت في بناء هذه المؤسسات التعليمية و التكوينية عبر كامل التراب الوطني ، من أجل تعليم و تكوين أبناء الشعب الجزائري .

طه حسين ، مستقبل الثقافة في مصر ، ضمن الاعمال الكاملة المجلد علم التربية (المجلد التاسع) ، ص 549.

الباب الثاني .

الانتاج النشري الجامعي

الفصل الاول :

عوامل النشر الجامعي

" الكتاب أساس الثقافة و الحضارة " (1) كما يعتبر أداة لنشر المعرفة ، فوجوده في الوسط الاجتماعي أصبح ضروريا أكثر . و لصناعة الكتاب و الوثائق المطبوعة عادتها و تقاليدها تكونت هذه عبر التاريخ ، و أعطت نتائج مرضية في الكثير من البلدان .

أما في الجزائر فالصناعة النشرية تعتبر حديثة العهد و خاصة النشر الجامعي الذي إنطلق منذ 1975 فقط ، فهذه المدة القصيرة جعلت ديوان المطبوعات الجامعية يتلائم و يتكيف أكثر و أحسن مع مراحل صنع الوثائق المطبوعة .

و إذا كانت هناك نقائص في الوسائل التجهيزية و البشرية و حتى المالية، فهذا لا يعني أنه تم التحكم في العناصر المكونة للسلسلة النشرية ، و خاصة عندما نعلم أن الجامعة الجزائرية قد تخلت عن نشاطها النشري منذ تأسيس الديوان ، لتعود إليه من جديد سنة 1991 مما ساعد كثيرا ديوان المطبوعات الجامعية في مهامه و وظائفه .

---

(1) أسبوعية جزائر الاحداث ، 18- 24 أكتوبر 1990.

فإذا كانت السلسلة النشرية قد عرفت تطورا هائلا في البلدان المتقدمة ، ففي الجزائر و عند ديوان المطبوعات الجامعية تبقى هذه السلسلة في حركية موجبة و مستمرة تسعى من خلالها إلى نشر أكبر عدد ممكن من العناوين ، رغم أن هذه المهمة ليست بالسهلة بالنسبة للديوان .
و من خلال الجزء الثاني من هذا البحث سنحاول تقديم ثم وصف العناصر المكونة للسلسلة النشرية الموجودة في ديوان المطبوعات الجامعية .

المؤلف

التأليف و الكتابة عنصران يساعدان على بث الكتابة المطبوعة في أوساط الطلبة و بالتالي نشرها في الاوساط الاجتماعية مما يساعد على بث المعرفة الانسانية بمختلف أنواعها و أشكالها في المجتمع ككل

وإذا فكرنا في الوثيقة مهما كان نوعها أو شكلها و صفتها ، نجد أنفسنا نفكر في المؤلف . فالمؤلف بالمعنى الاصلي للكلمة هو الذي يعمل أو ينشئ أو يضيف الافكار و الكلمات و الصور و الخرائط و الجداويل ... (1) التي تعرض في المطبوع المقدم للطالب أو القارئ بصفة عامة .
يمكن أن يكون المؤلف فردا أو جماعة أو مؤسسة بل ربما أوسع من هذا : حكومة أو هيئة دولية .

نحن نتحدث في هذا الموضوع عن المؤلف أي الاستاذ الجامعي الذي له مهام أساسية و المتمثلة في التدريس و إرسال معلومات و معطيات علمية و تقنية و أدبية إلى الطالب الذي هو في طور التكوين

" أولويات الاستاذ الجامعي اليوم ، أداء مهام التدريس قبل التأليف " (2) و إذا كانت المهمة الاولى للاستاذ الجامعي هي التدريس ، فلا نستطيع أن نفصل هذه المهمة عن البحث العلمي ، كون الاستاذ الجامعي يعتبر كذلك ، مفكرا ، باحثا ، مبدعا و كاتبا في نفس الوقت و هذه الامور تدخل ضمن وظائف الاستاذ الجامعي العادية . و إنشاء ديوان المطبوعات الجامعية جاء للتكفل بالكتابات و المخطوطات التي تقدم من طرف الاستاذ الجامعي ، إلا أن هذا الاخير بقي مشلولا من قدم واحد و لم يتمكن من الوصول إلى موقف واضح يجمع بين الاستاذ الجامعي المدرس و الباحث المؤلف ، كما هو معمول به كل في دول العالم .

---

(1) الكتاب بين الامس و اليوم (سلسلة قضايا الساعة) ، ص 88
(2) يومية السلام ، 9 فيفري 1991

هذه الوضعية جعلت الاطراف المعينة تدخل جو من الاتهامات المتبادلة . فالاستاذ يتهم ديوان المطبوعات الجامعية بأنه هيكة بيروقراطية ، وهذه الاخيره تتهم الاستاذ بأنه لا يكلف نفسه مشقة التأليف و الكتابة .

و على ضوء هذه الاتهامات المتبادلة يلاحظ أن الاستاذ الجامعي الجزائري بعيد كل البعد عن حيرة الاستاذ الامريكي المتمثلة في النشر أو الموت " Publish or Perish " (1) لكن نجد في نفس الوقت أن ديوان المطبوعات الجامعية في حيرة أخرى أمام المكانة التي يعطيها للاستاذ الجامعي . القضية التي لا يختلف عليها إثنان و هي مكانة الاستاذ الجامعي في المجتمع الجزائري .

و إذا كان ديوان المطبوعات الجامعية يختفي وراء الاستاذ لتبرير نقائصه و ضعف إنتاجه ، فهذا يوضح لنا أيضا أن صورة هذا الاخير غير واضحة بل و غامضة ، لانه لم يدمج بعد في سيرورة عمل جماعي مشترك من حيث الكتابة و صناعة المطبوع أو توزيعه و قراءته ...كأن الاستاذ الجامعي له وظيفة أساسية و وحيدة في المجتمع الجزائري هي التدريس متناسيا أن بإمكانه أن يصبح طرفا مشاركا في تسيير الديوان لانه يشكل النصف الثاني من حيث الوزن و الحجم والاهمية و ديوان المطبوعات الجامعية .

---

(1) ESCARPIT (Robert), IN, Perspectives Universitaires , Paris , Octobre 1982 , P 140

ملاحظة : حسب الاحصائية التي توصلنا إليها يمثل عدد الاساتذة الذين نشروا عند ديوان المطبوعات الجامعية نسبة حوالي 10 % من العدد الاجمالي للاساتذة

و من خلال قراءتنا للجدول رقم 7 ، نستنتج إرتفاع دائم و مستمر لعدد الاساتذة ، حيث كان عددهم سنة 1975 يبلغ حوالي 4670 أستاذ ، ثم أصبح بعد ذلك عددهم سنة 1991 حوالي 15171 أستاذ ، هذا الارتفاع يدل على سرعة نمو الجامعة الجزائرية و عليه فارتفاع عدد الاساتذة الاجمالي منذ 1975 إلى غاية 1991 هو حوالي 335 %

وتحليلنا للجداويل رقم 7، 8، 9، 10، 11 يدفعنا إلى إستنتاجات و ملاحظات :

* الملاحظة الاولى : إن عدد الاساتذة الاجانب كان دائما يفوق عدد الاساتذة الجزائريين و ذلك منذ الاستقلال حتى ما قبل 1978 وهذا يؤكد لنا صعوبة فتح دار للنشر الجامعي قبل 1975 ، لان فتح دار للنشر يعتمد أساسا على الاساتذة المؤلفين الجزائريين أكثر من الاجانب ، كون ديار النشر الجزائرية تعتمد على المؤلفين المحليين كما هو الامر بالنسبة لكل الدول ، و لا نستطيع أن نفتح دار للنشر متخصصة في الوثائق الجامعية دون أن يكون أساتذة مؤلفين مؤهلين .

* الملاحظة الثانية : إن تقلص عدد الاساتذة الاجانب أثر على كل الفروع و الاختصاصات حتى كاد أن ينعدم في فروع العلوم الطبية حيث وصلت نسبة الجزأرة سنة 1991 في نفس الفرع حوالي 99،57 % و تعتبر أكبر نسبة بالمقارنة مع الفروع الجامعية الاخرى ، لان نسبة الجزرأة عموما هي حوالي 93،38 %

و كما ذكرنا سابقا إرتفع عدد الاساتذة إلى 15171 أستاذ ، من بينهم 14167 أستاذ جزائري و حوالي 1004 أستاذ أجنبي و هذا في نهاية عام 1991 ، حيث نجد 2534 أستاذ جزائري في العلوم الطبيعية بمقابل 11 أستاذ أجنبي في نفس التخصص . أما في فرع التكنولوجيا فنجد أكبر عدد من الاساتذة الاجانب ، حيث وصل عددهم عام 1991 حوالي 470 أستاذ ، ووصل عدد الاساتذة الجزائريين حوالي 4510 أستاذ و تعتبر نسبة الجزأرة في هذا التخصص من أضعف النسب و بلغت حوالي 90،44 % بالمقارنة مع الفروع الاخرى .

نستنتج أنه كلما إرتفع عدد الاساتذة الجزائريين ، كلما إنخفض عدد الاساتذة الاجانب . هذا ما يجعل إحتمال التأليف و الكتابة كبير في مختلف الفروع و التخصصات ، وتجربة الجامعة الجزائرية غنية عن كل تعريف ، حيث في السنوات الماضية عندما كان عدد الاساتذة الاجانب أكثر من عدد الاساتذة الجزائريين كانت إحتمالات التأليف و الكتابة ضعيفة و نادرة .

* الملاحظة الثالثة : عكس ما يظن الكثير من الناس يلاحظ أن الجامعة الجزائرية بحاجة إلى أساتذة في فروع العلوم الاجتماعية ، شأن فروع العلوم الدقيقة ، حيث أن نسبة الجزأرة في هذين الاختصاصين حوالي 91،50 % ما يدعم إهتمام الجامعة الجزائرية بأساتذة مؤلفين جزائريين و ذلك لتقديم إنتاجهم لديوان المطبوعات الجامعية و يتمثل هذا في مخطوطاتهم و مؤلفاتهم .

* الملاحظة الرابعة : إذا حاولنا تصنيف الاساتذة الجزائريين نلاحظ أن صنف الاساتذة المعيدين و المعيدين يمثل نسبة حوالي 78،3 % و يمثل الاساتذة المكلفين بالدروس نسبة 14،6 % أما صنف الاساتذة المحاضرين و الاساتذة يمثل نسبة 7،1 % هذا التصنيف يعني أن نسبة الاساتذة الجزائريين ذوي مستوى أكاديمي و رفيع نسبة ضعيفة و قليلة بالمقارنة مع الاصناف الاخرى المكونة خاصة من الاساتذة الشباب .
بمعنى أن من بين 14167 أستاذ جزائري نوجد حوالي 1015 أستاذ ذوي مستوى علمي أكاديمي و معرفة واسعة و محتمل جدا أن يؤلف و يكتب أكثر من الاصناف الباقية .

بالاضافة إلى هذا يجب أن لا ننسى أن توظيف الاساتذة الجزائريين كان يتم من أجل هدفين ، و الاول يتمثل بالقيام بالمهمة الاساسية و هي التدريس و بث المعرفة لآلاف الطلاب الجزائريين المقبلين على الدراسات العليا ، أما الهدف الثاني فيتمثل في تعويض مكان الاستاذ الاجنبي لان جزأرة الجامعة هي مبدأ من مبادئ السياسة الوطنية .
أما التأليف و الكتابة فكان مسعى يهدف إليه الاستاذ الجزائري في ما بعد .

تطور عدد الاساتذة الاجمالي منذ سنة 1975 إلى سنة 1991

جدول (7)

السنة	عدد الاساتذة الجزئرين	عدد الاساتذة الاجانب	عدد الاساتذة الاجمالي
1975/76	1996	2674	4670
1976/77	2345	2639	4984
1977/78	3076	2760	5856
1978/79	3846	2575	6421
1979/80	5315	2588	7903
1980/81	6414	2461	8875
1981/82	5036	2760	7796
1982/83	6561	2750	9311
1983/84	7278	2379	9657
1984/85	8207	2381	10588
1985/86	9362	1837	11199
1986/87	10393	1811	12204
1987/88	11418	1552	12970
1988/89	12747	1340	14087
1989/90	13311	1225	14536
1990/91	14167	1004	15171

تطور عدد الاجمالي للاساتذة حسب المعاهد

	81-80	82-81	83-82	84-83	85-84	86-85	87-86	88-87	89-88	90-89	91-90
علوم دقيقة	1770	1949	2007	2153	2475	2492	2485	1926	2079	1914	1961
تكنولوجيا	1289	1488	1782	2021	2235	2559	2885	4126	4804	5292	5334
علوم طبية	2998	1146	1570	1796	1924	2089	2461	2422	2362	2383	2534
البيطرة	59	67	87	759	803	708	816	837	860	871	183
علوم الطبيعة	311	707	911	90	81	114	100	148	150	121	938
علوم الارض	372	263	319	298	337	361	337	354	374	402	444
علوم إقتصادية وتجارية	506	522	666	605	622	605	678	768	807	812	862
علوم قانونية سياسية وإعلامية	602	654	787	667	813	785	841	809	868	978	1013
علوم الاجتماع	405	389	484	560	555	715	727	773	873	915	1007
اللغة و الادب العربي	226	235	333	370	287	315	392	372	415	415	427
اللغات الاجنبية	337	376	365	338	456	456	482	435	495	433	468
المجموع	8875	7796	9311	9657	10588	11199	12204	12970	14087	14536	15171

تطور عدد الاساتذة الجزائريين حسب المعاهد

	81-80	82-81	83-82	84-83	85-84	86-85	87-86	88-87	89-88	90-89	91-90
علوم دقيقة	946	1096	1303	1477	1779	1980	2025	1646	1820	1717	1795
تكنولوجيا	591	663	1018	1337	1445	1912	2253	3373	4113	4630	4824
علوم طبية	2880	1047	1439	1592	1802	2001	2410	2406	2348	2376	2523
البيطرة	24	23	36	515	542	483	618	658	740	763	175
علوم الطبيعة	311	406	540	45	47	81	95	130	132	116	816
علوم الارض	206	164	213	214	255	303	277	314	345	371	428
علوم إقتصادية وتجارية	308	344	451	506	486	601	597	711	762	772	834
علوم قانونية سياسية وإعلامية	442	495	642	584	770	715	786	772	835	941	987
علوم الاجتماع	312	321	406	478	505	630	640	668	790	822	924
اللغة والادب العربي	154	176	247	303	220	283	332	334	387	389	408
اللغات الاجنبية	240	301	266	227	356	373	360	406	475	414	453
المجموع	6414	5036	6561	7278	8207	9362	10393	11418	12747	13311	14167
نسبة الجزأرة	72,27%	64,60%	70,47%	75,37%	77,51%	83,60%	85,16%	88,03%	90,49%	91,57%	93,38%

نسبة الجزأرة في كل معهد تساوي :عدد المدرسون الجزائريون مقسوم على عدد المدرسون الاجمالي بنفس المعهد

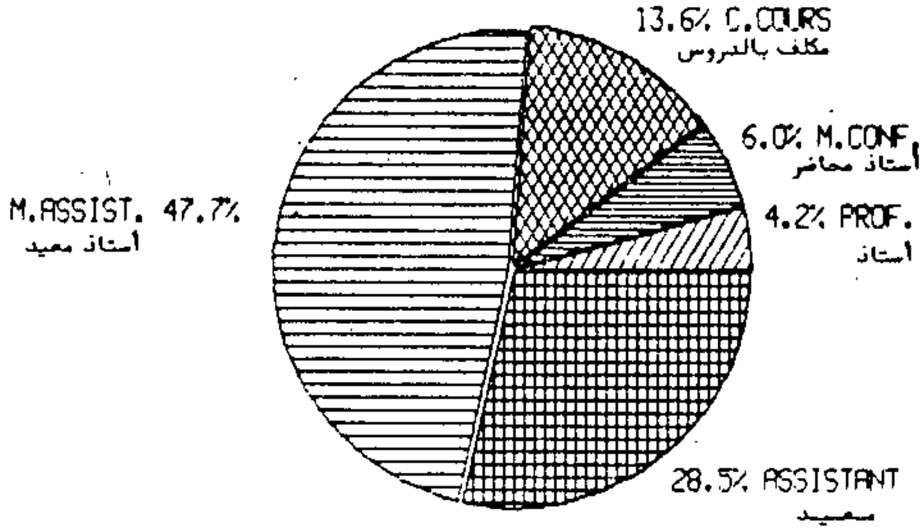
78/ٱ

تطور نسبة الجزأرة عند المدرسين حسب المعاهد

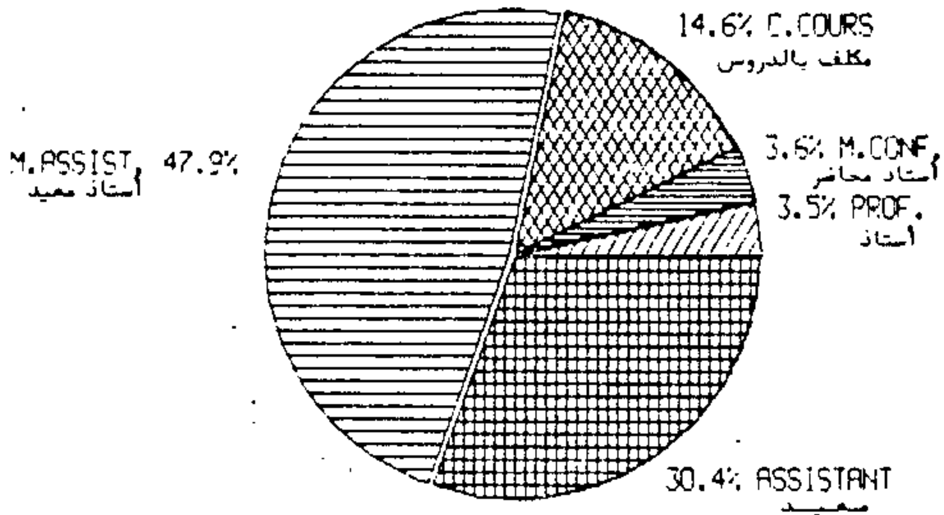
	81-80	82-81	83-82	84-83	85-84	86-85	87-86	88-87	89-88	90-89	91-90
علوم دقيقة	53,45%	56,23%	64,92%	68,60%	71,88%	79,45%	81,49%	85,46%	87,54%	89,71%	91,53%
تكنولوجيا	45,85%	44,56%	57,13%	66,16%	64,65%	74,72%	78,09%	81,75%	85,62%	87,49%	90,44%
علوم طبية	96,06%	91,36%	91,66%	88,64%	93,66%	95,79%	97,93%	99,34%	99,41%	99,71%	99,57%
البيطرة	40,68%	34,33%	41,38%	67,85%	67,50%	68,22%	75,74%	78,61%	86,05%	87,60%	95,63%
علوم الطبيعة	100,00%	57,43%	59,28%	50,00%	58,02%	71,05%	95,00%	87,84%	88,00%	95,87%	86,99%
علوم الارض	55,38%	62,36%	66,77%	71,81%	75,67%	83,93%	82,20%	88,70%	92,25%	92,29%	96,40%
علوم إقتصادية وتجارية	60,87%	65,90%	67,72%	83,64%	78,14%	99,34%	88,05%	92,58%	94,42%	95,07%	96,75%
ع. قانونية سياسية وإعلامية	73,42%	75,69%	81,58%	87,56%	94,71%	91,08%	93,46%	95,43%	96,20%	96,22%	97,43%
علوم الاجتماع	77,04%	87,52%	83,88%	85,36%	90,99%	88,11%	88,03%	86,42%	90,49%	89,84%	91,76%
اللغة و الادب العربي	68,14%	74,89%	74,17%	81,89%	76,66%	89,84%	84,69%	89,78%	93,25%	93,73%	95,55%
اللغات الاجنبية	71,22%	80,05%	72,88%	67,16%	78,07%	81,80%	74,69%	93,33%	95,96%	95,61%	96,79%
المجموع	72,27%	64,60%	70,47%	75,37%	77,51%	83,60%	85,16%	88,03%	90,49%	91,57%	93,38%

جدول (١٥)

QUOTE PART DES ENSEIGNANTS PAR GRADE
EN 1990/1991
حصة المدرسون حسب الرتبة في 91/90



QUOTE PART DES ENSEIGNANTS ALGERIENS
PAR GRADE EN 1990/1991
حصة المدرسون الجزائريون حسب الرتبة



حقوق التأليف في الجزائر

عند دراسة وضعية النشر في الجزائر نجد أنفسنا نتطرق إلى نقطة أساسية و حساسة و المتمثلة في حقوق التأليف . و لقد إتخذ المشرع الجزائري إجراءات قانونية لحماية المبدعين في كل المجالات الفنية من أجل ضمان حقوقهم المادية و المعنوية . لانه منذ فجر الاستقلال و حتى سنة 1973 ، كانت القوانين الفرنسية مطبقة فيما يخص حقوق التأليف ثم خلال هذه السنة الاخيرة صدر أمران إثنان يتعلقان بحماية حقوق المبدعين في ميدان الفن و الفكر .

يحمل الامر الاول الرقم 73 - 14 المؤرخ في 3 أفريل 1973 المتعلق بحقوق التأليف و يتضمن 82 مادة موزعة على 11 فصل و هي كالتالي :

1 - المؤلفات
2 - المؤلفون
3 - محتوى حق المؤلف
4 - حدود حق المؤلف
5 - الاستثناءات المتعلقة بحق المؤلف
6 - تحويل الحق (عموميات ، عقد النشر ، رخص إطلاع الجمهور . إذاعة الانتاج)
7 - مدة الحماية
8 - أحكام خاصة
9 - ممارسة حق المؤلف
10- العقوبات و الاجراءات
11- أحكام مختلفة

يعتبر هذا الامر الاول من نوعه الذي صدر في الجزائر ، يهدف إلى حماية الحقوق المادية و المعنوية لمنتجي الاعمال الفكرية بصفة عامة .

تأخر هذا الامر في الصدور ، لاسباب موضوعية ، نذكر من بينها أن هذا النوع من الحقوق عموما غير معروفا في الجزائر آنذاك ، كما يقال أن طابع الثقافة الشفوية غلب على طابع الثقافة المكتوبة
أما حقوق المؤلف تشترط التسجيل و خاصة أن يكون عمل المؤلف منسوخا ، مكتوبا ، مسجلا أو مصورا زيادة على هذا نذكر بأن الانتاج الوطني الفكري و خاصة الجامعي منه كان ضعيفا في السنوات الاولى للاستقلال .

هذا لا يعني أن القوانين الجزائرية الاخرى لم تذكر موادها حالات المساس بالملكية الادبية و العلمية ، خاصة قانون العقوبات لعام 1966 الذي خصص خمسة مواد ه لحماية الملكية الادبية ، و بعض النصوص الموجودة في القانون المدني

مهدت هذه المواد المنصوص عليها في القانون المدني إلى إصدار قانون خاص بحماية المؤلفين و مؤلفاتهم في مختلف مجالات الابداع : الفني و الفكري و حتى العلمي ، و قد نص هذا القانون على عدة أمور ، فإذا درسنا مثلا المادة 50 ، نجدها تنص على كيفية حساب حقوق المؤلف ، حيث 8 % من ثمن بيع كل نسخة من الكتاب ، ثم جاء قرار وزاري في عام 1980 يمنح ما بين 8 % و 20 % كحقوق تأليف عند النشر و ليس حسب عدد النسخ المباعة (1)

كل هذه المواد القانونية و تعديلاتها جاءت لتحضير و تشجيع الانتاج و الابداع الوطني .
و منذ صدور هذا الامر القانوني و قبل صدور دستور 23 فيفري 1989 عاش المؤلفون و الكتاب الجزائريون وضعية تتميز بالغموض القانوني أدت إلى فشل الكثير منهم .

لكن حاليا أصبحت هذه القوانين غير محترمة ، و هذا راجع إلى الفترة الانتقالية التي تعيشها الجزائر و حالتها الانتقالية و إقتصاد السوق الذي يتطلب إعادة النظر في هذه القوانين .

---

(1) يومية المساء ، 20 فيفري 1991

الديوان الوطني لحقوق التأليف.

أنشأ الديوان الوطني لحقوق التأليف بموجب الامر رقم 73 - 46 المؤرخ في 25 سبتمبر 1973 ، و تتمثل وظائفه فيما يلي :

1 - حماية الحقوق المعنوية و المادية لمنتجي أعمال الفكر و ذوي الحقوق.

2 - حماية كل المؤلفات المسجلة في الديوان المستغلة في الجزائر أو في الخارج.

3 - تقسيم الحقوق الناجمة عن إستغلال المؤلفات بين الجهات المختلفة الناشر (المؤلف ، الضرائب ، الديوان)

4 - العمل على تسجيل كل ما ينتج في الجزائر و خارجها خاصة إذا كان الامر يتعلق بمبدعين جزائريين و ذلك في مختلف ميادين الفكر والفن

5 - تشجيع الانتاج الفكري بخلق الظروف المادية و المعنوية الملائمة حتى يعمل المبدع في إطمئنان .

6 - تسيير أعمال المؤلفين التي سقطت في الميدان العمومي و حماية المؤلفات التي لها علاقة بالتراث الثقافي و الفلكلوري الخاص بالجزائر .

7 - البحث عن الحلول الايجابية للمشاكل المهنية التي يتعرض لها المبدعين في حياتهم العملية ، إضافة إلى هذه المهام

ويعمل الديوان الوطني على تسوية كل النزاعات التي تحدث بين الناشر و المؤلف ، و نذكر أن الديوان لا يهتم فقط بالكتاب ، بل بمختلف المبدعين في شتى مجالات : الفن و الفكر ، منها السينما ، المسرح ، الغناء و الموسيقى ...

فإذا كان الامر الاول المتعلق بحقوق التأليف يميل إلى الفن و الاداب أكثر من العلوم و الفكر ، فالامر الثاني جاء في نفس السياق ، بحيث الديوان الوطني لحقوق التأليف كلف بدور قياض الضرائب للاعمال و المؤلفات الوطنية .

في إطار الحوار القائم بشأن نقل التكنولوجيا و المعرفة من الدول المتقدمة إلى بلدان العالم الثالث ، يبقى الجدل قائما فيما يخص المصطلحات المستعملة في الامر القانوني ، و هذا يستلزم إدخال عبارات جديدة مثل الملكية الفردية الصناعية أو التراث التقني الوطني ...
حيث إنتقل الحوار إلى هيئة الامم و الجزائر طرف في هذا الحوار .

في هذا الاطار العام ، صدر الامر رقم 73 - 26 المؤرخ في 5 جوان 1973 الذي يستوجب إنخراط الجزائر إلى المنظمة العالمية لحقوق التأليف الموجودة في مدينة بيرن (سيوسرا) منذ تأسيسها عام 1952 .

حقوق التأليف عند ديوان المطبوعات الجامعية .

إن القانون الجزائري المتعلق بحقوق التأليف الصادر في 3 أفريل 1973 جاء لسد فراغ قانوني كان يعم هذا القطاع ، هذا ما أدى إلى تنظيم الاوضاع و ضبط الامور خلال وجود المؤسسة الوطنية للنشر و التوزيع. ، حيث كان لها شبه إحتكار في الساحة النشرية الوطنية ، ثم بعد إنشاء ديوان المطبوعات الجامعية و إنقسام المؤسسة الاولى إلى أربع مؤسسات فرعية تعقدت الامور بل تدهورت و أصبح المؤلف يعاني من البيروقراطية و الاجراءات الادارية و ذلك أمام الوسائل الضخمة التي هي في حوزة المؤسسات النشرية و العمومية و الخاصة معا .

و أصبحت كل وزارة معينة تهتم بقطاعها الخاص ، وزارة التعليم العالي شرعت لنفسها و ذلك بموجب القرار الوزاري رقم 1122 المؤرخ في 7 ماي 1979 ، حيث حددت نسبة حقوق المؤلف ب 12 % ، ثم رفعت للمرة الثانية إلى 15 % بموجب قرار ثاني المؤرخ في 17 جانفي 1982 ، نفس القرار عدل من طرف المدير العام لديوان المطبوعات الجامعية ، بقرار داخلي رقم 11 المؤرخ في 4 أفريل 1983 .

هذه التغيرات و التعديلات كلها تعبر على مدى غموض التشريع المتعلق بحقوق التأليف في الجزائر .

و عليه فالنتائج المنبثقة من جراء هذه الفوضى أدت إلى تدهور حقوق المؤلف ، حيث ضاعت حقوق المؤلفين و الكتاب ، كما أدت إلى إبراز المؤلفات الرديئة على حساب الكتاب و المؤلفين الحقيقيين

وقع جدل حاد بين أستاذ جامعي مؤلف ، و المدير العام السابق لديوان المطبوعات الجامعية في الساحة العمومية ، أي في أسبوعية " جزائر الاحداث " و ذلك خلال العطلة الصيفية لعام 1988 ، حيث إستقطب هذا الجدل إنتباه الرأي العام و خاصة الاسرة الجامعية أمام إشكالية حقوق التأليف عند ديوان المطبوعات الجامعية .

أصبحت الصحافة الوطنية عبارة على ساحة نزاع بين أستاذ جامعي مؤلف لعدة كتب و مطبوعات من جهة و من جهة أخرى ديوان المطبوعات الجامعية بإدارته ووسائله المالية و البشرية ، حيث كان كل طرف يتهم الاخر .
و يلاحظ أن الاستاذ المؤلف كان يعتمد في أقواله على قوانين حقوق التأليف في الجزائر و الصادرة عن السلطة المركزية ، أما المدير العام لديوان المطبوعات الجامعية فكان يبرر مواقفه بإعتماده على قراراته و الذي تطبق في علاقة ديوان المطبوعات الجامعية بالمؤلفين .
الاستاذ المؤلف كان يطالب بتدخل الديوان الوطني لحقوق التأليف و قد ذكره 7 مرات ، أما المدير العام لديوان لم يذكر و لو مرة واحدة عبارة الديوان الوطني لحقوق التأليف و للاشارة إن الديوان الوطني لحقوق التأليف لم يتدخل لحماية الاستاذ المؤلف من خلال هذا الجدل الصحفي ، الذي أحيل أمام العدالة في نهاية الامر من طرف ديوان المطبوعات الجامعية.

الكاتب ، الاديب ، المثقف ، المفكر ، المؤلف ، الاستاذ الجامعي ، الباحث كلمات متداخلة في اللغة العربية عندما نتحدث على الجامعة و الجامعيين .

من خلال هذا البحث تمت محاولة إحصاء هذه الكلمات المترددة في الصحافة الوطنية و ذلك من خلال الجدول رقم (13)

كاتب	أديب	مثقف	مفكر	مؤلف	أستاذ جامعي	باحث
00	00	02	00	05	23	04

يلاحظ أن الصحافة الوطنية تردد كثيرا عبارة الاستاذ الجامعي أكثر من العبارات الاخرى ، بالرغم من أن كل هذه الكلمات المعروضة في الجدول رقم متداخلة فيما بينها و يمكن لكل كلمة أن تحل مكان الاخرى ، و قد وجدنا هذا التردد لعبارة أستاذ جامعي في كل المقالات الصحفية التي تتحدث عن ديوان المطبوعات الجامعية كأنهما عنصران (الاستاذ و الديوان) مشتركان في المشروع موحد الذي أبعدهم عن بعضهما و جعلهما دون إتصال دائم و مستمر .

المخطوط

عند تحليله لظاهرة الاتصال في مختلف المجتمعات البشرية قد يتفق فرنسيس بال مع " مرشال ماك لوهان " و " ليفي بروهل " فيما يخص الاعلام العلمي و نقل المعارف بالطريقة الشفوية ، و يلاحظ بأن هذه المرحلة هي مرحلة الامية في التاريخ لان الفكر كان ينمو بحرية وبقي قريبا من الواقع (1) .

أما مع ظهور الكتابة ووفرة الورق أصبح الاعلام العلمي محفوظا على شكل إشارات موجودة داخل نظام للرموز صور أو حروف لكل الحضارات المتفق عليها و التي أخذت مكان الاتصال الشفوي للعلوم .

بقي الاتصال العلمي و التقني منحصر في وسط محدود جدا مثال رجال الدين حيث كانت مهمتهم تتمثل في نقل الكتابة ، يتكلف بها خطاطون محترفون في مهنة الكتابة و هذه العملية إستغرقت الكثير من الوقت بحيث كانت تتم على الشكل التالي ، أي الانتقال من مخطوط لاخر .

أما مع إكتشاف الطباعة أصبحت وظيفة النقل هذه متطورة عن طريق آلات ميكانيكية أو كهربائية ...هذا ما أدى إلى إختفاء و زوال الخطاط و عوض بمهنة الطابع ، لكن العنصر الوحيد الذي ورثناه حاليا هو المخطوط الاصلي الذي أصبح اليوم حلقة البداية في عملية النشر .
أصبحت عملية تحويل المخطوط إلى مطبوع سريعة جدا ، كونها تتماشى و التطور التكنولوجي و العلمي السريع لعصرنا الراهن ، فكلما حصلنا على مطبوع بسرعة ، فكلما إستفدنا من محتواه بكيفية أسرع ، لا سيما أنه لا يمكن أن يتواجد الكتاب و النشر دون الكتابة و الانتاج الفكري و الابداعي .

---

(1) McLUHAN (Marshall), Pour comprendre les medias, Paris, Hotier 1972, P 47

يجد الاساتذة و الكتاب و المؤلفين صعوبات في تعاملهم و ديوان المطبوعات الجامعية بحيث تبقى مخطوطاتهم مجمدة (1) عند إدارة و الديوان من جهته يرى أن سبب ضعف حركة النشر تعود إلى الاساتذة أنفسهم (1)

في الواقع هذه الاتهامات المتبادلة غير مبررة ، لان الطالب يجد نفسه حائرا أمام نقص الوثائق و الكتب التي يحتاجها ، في حين لا تهمه كثيرا الاشكاليات التي توضعه في موقع ضحية .

---

(1) يومية المساء، 18 أفريل 1998

عددا لمخطوطات

يعترف ديوان المخطوطات الجامعية أنه إستقبل عددا مقبول من المخطوطات منذ نشأته . فعلى سبيل المثال إستبدل سنة 1989 حوالي 91 مخطوط ، كما تلقى 150 مخطوط 1990 علما بأنه ليس كل مخطوط يسلم إلى الديوان قابل أن يصبح وثيقة مطبوعة . لذا فنسبة المخطوطات المرفوضة تتراوح سنويا بين 10 ٪ و 20 ٪ و هذا منذ نشأة الديوان بالرغم من أن هذا الاخير وضع " ميكانيزمات " ولو بسيطة للبحث عن المخطوطات في الاوساط الجامعية . فكل المخطوطات التي سلمت إلى الديوان كانت إنطلاقا من رغبة صاحب المخطوط الذي قام بإتصالات عادية لاقناع الديوان لكي يستقبل عمله و يطبع ثم ينشر .

أما فيما يخص المخطوطات المرفوضة بعد أن تقضي عدة شهور عند الديوان، فالحجة المقدمة دائما هي أن لجنة القراء يسند إليها الكثير من القرارات السلبية علما بأن لجنة القراءة لها دور محدود جدا ، حيث مكلفة فقط بإعطاء رأيها العلمي في محتوى المخطوط ، أما قرار السحب و النشر فيرجع إلى إدارة الديوان

هناك أيضا بعض المخطوطات التي نالت موافقة لجنة القراءة لكن تباطئ الديوان في نشرها ، " وتتمثل ميادين و نشاطات المديريات الجهوية في ...ودراسة حاجيات الجامعات من الكتب و البحث عن المخطوطات لدى الاساتذة و جمعها " (1)

---

(1) يومية المساء ، 30 جويلية 1990

ملاحظة : عملية إحصاء المخطوطات صعبة جدا ، لان نشر المخطوطات لايتم مباشرة بعد تسلمها إلى ديوان المطبوعات الجامعية ، توجد إعتبارات و ميكانيزمات غير سهلة لحصرها و دراستها .

لكن تبقى المعاملات الادارية و البيروقراطية سائدة في علاقة الديوان مع الاساتذة المؤلفين ، " فإن من سياسة النشر الجديدة مراجعة الماضي و تصفية وضعية المخطوطات القديمة " (1) ، هذه الاحوال تدفع صاحب المخطوط الذي هو في الانتظار ، إلى الاتصال بإدارة الديون و التردد عليها للاستفسار عن مخطوطه .

و لاهمية المخطوط في الحركة النشرية ، حيث يعتبر العنصر الثاني بعد المؤلف في السلسلة النشرية ، بحثنا عن آثار كلمة مخطوط في الصحافة الوطنية ، فلم نجد لها إلا أثر ضعيف جدا فهذا الضعف يعبر بفصاحة عن الصراع و التناقض الموجودين لدى ديوان المطبوعات الجامعية .

و الذي يتمثل في الرغبة المعلنة و الكبيرة في البحث عن المخطوطات من جهة و تراكم هذه المخطوطات من جهة أخرى في بعض الاحيان .

هذا التناقض بين هذين الموقفين تعبير على عجز الديوان أمام مهمته الاساسية المتمثلة في النشر الجامعي لا غير ، بل أنه يعترف بوجود مخطوطات متراكمة عنده و في نفس الوقت نراه يبحث عن مخطوطات أخرى .
و ليس من مهمة الديوان البحث و التنقيب على المخطوطات ، لانه لم يصل بعد حتى يقوم بمثل هذه المبادرات ، بل هذا العمل التنقيبي يمكن أن تقوم به دور النشر الخاصة و حتى العمومية التي لها أغراض تجارية من الدرجة الاولى .

ورقعة البحث و التنقيب التي يتكلم عليها ديوان المطبوعات الجامعية هي محدودة و التحكم فيها يظهر بسيط ، ولا يتطلب أكثر من البقاء في المجال الجامعي و الاهتمام بمهمته الوثائقية النشرية بصفة عامة و النشرية بصفة خاصة .

---

(1) يومية المساء ، 30 جويلية 1990

عندما نتحدث عن محتوى المخطوطات هذا يعني الوثائق التي ينشرها الديوان .
تحتوي المخطوطات المقدمة إلى الديوان على محاضرات و مسائل و تمارين و أعمال توجيهية و أخرى تطبيقية ، تعد ثمرة مجهودات الاساتذة الذين يدرسون بالمعاهد و الجامعات .و بعبارة أخرى تحتوي هذه المخطوطات على ما يسمى " بالمعلومات التقنية و العلمية " بدون أن نستثني العلوم الانسانية و الاجتماعية بما فيها الاداب . .
تتراكم هذه المعلومات التقنية و العلمية داخل المعاهد و الجامعات بفضل الاعمال و النشاطات التي يقوم بها الاساتذة و الباحثين في مختلف المؤسسات الجامعية .
يمكن أن يكون هذا التراكم على شكل معلومات منسوخة عند أستاذ ، أو مخطوط يحتفظ به صاحبه و يمكن أيضا أن تكون على شكل وثائق مسحوبة توزع في وسط طلابي محدود .
كذلك تتميز المخطوطات المقدمة إلى الديوان بشكلها الشبه مقبول ، لكي تمر إلى الاخراج ثم الطباعة ، دون تصحيحات كبيرة و مكلفة .
كما تعد المخطوطات أو المطبوعات مؤقتة لان مدة صلاحيتها لا تتعدى سنة أو سنتين على الاكثر و ذلك راجع إلى ارتباطها بالدروس و المحاضرات ، الامر الذي جعلها غير قابلة للاستعمال لمدة أطول .
أما محتواها فينكر الديوان لطلاب الحكم على المحتوى و ذلك راجع إلى مؤهلاتهم العلمية البدائية (1) و في نفس الوقت يعترف بأن التقييم و الحكم عليها (المطبوعات و الكتب ...) يدخلان ضمن اختصاصات الاساتذه وحدهم (2) لان ديوان المطبوعات الجامعية هو " مجموعة من الاداريين و التقنيين " (3) لا يستطيعون القيام بعملية التقييم ، لان الامر في هذا الحال يتطلب تقييما علميا ، و هم ليسوا مؤهلين لذلك .

---

(1) يومية المساء ، 19 أفريل 1990
(2) نفس المصدر مع (2)
(3) نفس المصدر مع (1)

إختيار المخطوطات

كانت عملية إختيار المخطوطات تقوم بها " لجنة القراءة " و ذلك منذ سنة 1975 إلى غاية 1989 . تتكون في الواقع هذه اللجنة من شخص واحد ، يشترط أن يكون مختصا في المادة المقدمة له ، بحيث يقوم هذا الشخص بقراءة المخطوط و إعطاء رأيه فيه ، و ذلك بعد تحليل و البحث فيما إذا كان محتوى المخطوط موضوع علمي يستفاد منه الجامعي في تكوينه .

غالبا ما يطلب من صاحب المخطوط بعد قراءته أن يوضح أو يعدل بعض الفقرات التي وردت في الوثيقة ، بعد ذلك يسلم المخطوط ثانية إلى لجنة القراءة للمصادقة عليه ، فإن صادقت عليه يشرع في إبرام العقد بين ديوان المطبوعات الجامعية و المؤلف ، و في حالة رفض بعض المخطوطات من طرف الديوان يتساءل الاساتذة و المؤلفين حول المقاييس التي تعتمد عليها لجنة القراءة .

و كذلك وقع جدل كبير في الاوساط الجامعية حول المعايير التي تعتمد عليها هذه اللجان في اختيارها أو رفضها للمخطوطات مما أدى بديوان المطبوعات الجامعية إلى اللجوء إلى اللجان البيداغوجية الوطنية المختصة التي قامت بمهام لجنة القراءة و كان ذلك خلال سنة 1989 حتى النصف الاول من سنة 1990 . (1)

ومنذ ذلك التاريخ أسندت مهمة لجنة القراءة إلى المجلس العلمي المعهد الذي ينتمي إليه الاستاذ المؤلف ، بحيث يعطي هذا المجلس العلمي رأيه في المخطوط عن طريق رسالة توجه إلى ديوان المطبوعات الجامعية .
فإذا كانت منذ البداية المقاييس و المعايير غير واضحة لدى لجنة القراءة المكونة من طرف ديوان المطبوعات الجامعية ، تبقى نفس التساؤلات المطروحة حول شروط الاختيار و الرفض للمخطوط .

---

(1) يومية المساء ، 14 أفريل 1990

و إذا كان الديوان هو الذي يأخذ المسؤولية الكاملة في نشر المطبوعات و الكتب فهو يحاول اليوم أن يبعد هذه المسؤولية الثقيلة و يضعها على عاتق الاساتذة الذين لا يملكون المعطيات التقنية ، المالية و التجارية .

فحان الوقت إذن لوضع شروط واضحة ، شفافة أمام كل الاساتذة ليكونوا على علم بها لاسترجاع مكانة الاستاذ الجامعي .

في المطبعة.

بعد موافقة لجنة القراءة إدارة الديوان تعطي القرار النهائي لنشر المخطوط أو عدم نشره " لان الديوان لا يقدم على طبع و نشر كل ما يقدم من طرف الاساتذة " و إنما ينبغي على النص المقترح أن يستوفي جملة من المشروط ، أهمها على الاطلاق المواصفات التقنية. أن يشهد المجلس العلمي من خلال رسالة توصية أن المادة المقدمة للطبع و النشر مقررة في البرنامج الدراسي الجامعي . (1)

بعد الحصول على الموافقة النهائية ، يوضع المخطوط في يدي المصححين الذين ينظمون شكله و محتواه حتى يصبح يتلائم و عملية الاخراج . و كون عملية الاخراج تعتبر من أصعب العمليات التقنية لانجاز الوثائق المطبوعة ، و أثمن و أغلى الاعمال ، فهي تحتاج إلى الكثير من المهارات التقنية و الجهد و الوقت .

إن هذه العملية تعتبر قاعدة الصناعات النشرية و حتى الصحفية سواء في الجزائر أو في الخارج ، حيث أصبح عنصر الاخراج عنصرا أساسيا كونه مرتبط بوجود اليد العاملة من جهة وبتوفير الاجهزة و الوسائل الطباعية الحديثة من جهة أخرى .
و بعد الانتهاء من عملية الاخراج ، يرجع " المخطوط " ثانية إلى المصححين لاعادة النظر النهائي فيه ، و عليه يجب أن نذكر بأن كل هذه العمليات يقوم بها عمال و إطارات مؤهلين في الديوان ، و في بعض الاحيان تقوم بها بعض المخابر الاجنبية في أوربا و في الشرق الاوسط .
يقدم " المخطوط " إلى " آلات الاوفسات " ثم يشرع في مرحلة الطبع و السحب . " في الدقيقة فإن حركة تطور نظام الحروف المتحركة كان في خضم ثورة مستمرة في الاساليب و الاذواق و الروح منذ أن تمكن جوتنبرج

---

(1) يومية المساء ، 19 أفريل 1990

من تطوير نظام الحروف المتحركة في القرن الخامس عشر . (1)

فالطباعة لم تبق بسيطة ، بل تعقدت و أصبحت تتطلب مهارات و إمكانيات جد متطورة " فالمؤكد اليوم " أننا نكتب و نطبع و نقرأ أكثر من أي وقت مضى لكن هناك تكنولوجيا كهربائية تهدد تلك التكنولوجيا القديمة" (2)

و الوسائل الكتبية (1) الوطنية بسيطة و هذا راجع إلى نقص الاهتمام بالطباعة و بالوسائل التيبوغرافيا بالرغم من أن الطباعة بالحروف.

---

(1) Algerie-Actualites, 9-15 juin, 1988

الفصل الثاني

طبيعة إنتاج ديوان المطبوعات الجامعية

يعتبر موضوع و طبيعة الانتاج موضوعا مهما و أساسيا سواء لدى مسؤولي الديوان أو لدى الصحافة الوطنية ، بحيث المسؤولون و الصحفيون يتحدثون بما يسمى " بلغة الارقام ".

فمن المفروض أن يكون إنتاج ديوان المطبوعات الجامعية متكون من كتب و مطبوعات و مجلات و وثائق سمعية بصرية .

لكن في الواقع إهتمامنا إنكب على إنتاج النصوص و الوثائق المطبوعة غير الدورية .

و لحصر النمط الوثائقي للديوان قمنا بإحصاء إنتاجه الذي وصل منذ سنة 1975 حتى النصف الاول من عام 1991 إلى حوالي 2225 عنوانا ، وتتكون حصة اللغة العربية من حوالي 967 عنوان ، أما حصة اللغة الفرنسية فوصلت إلى حوالي 1258 عنوان هذا ما جعلنا نلاحظ " سيادة اللغة الفرنسية " إذا ما قارناها مع عدد العناوين المنشورة باللغة الوطنية .

و قد يتكون إنتاج الديوان من كتب متعددة أنجزت من طرف أساتذة مؤلفين لنصوص و أفكار و اقتراحات لاشكالية جامعية و أكاديمية معينة و التي هي محل إهتمام .

ملاحظة : نشر ديوان المطبوعات الجامعية منذ 1975 إلى شهر ماي 1991 حوالي 11972097 نسخة و من بينها يوجد 4694690 نسخة باللغة الوطنية و حوالي 7277417 نسخة باللغة الفرنسية

الجامعيين ، أساتذة و طلبة و كذا الباحثين بصفة عامة . أما النمط الثاني فهو يتشكل مما يسمى بالمطبوعات أي هي عبارة عن أعمال بيداغوجية حديثة الذي يدرس و يعمل بها الاستاذ و الطالب معا في الاطار الجامعي العادي .

كما نجد نمط ثالث وهي المعاجم و القواميس التي تعتبر وثائق مرجعية أولية للجامعيين بمختلف درجاتهم .

وإذا اعتمدنا على الاحصائيات نلاحظ أن عدد العناوين المنشورة متفاوتة من سنة إلى أخرى ، ماعدا سنة 1985 حيث تعتبر أحسن سنة بالنسبة لديوان المطبوعات الجامعية كون نشر خلالها حوالي 265 عنوان باللغتين و يعتبر هذا الرقم رقما قياسيا بالنسبة للسنوات الماضية و كذلك بالنسبة للسنوات القادمة .

إذا خرجنا عن نطاق الديوان فهذه الفترة أي سنة 1985 تتميز بوصول الازمة الاقتصادية الوطنية إلى أوجها مع تدهور أسعار النفط في السوق العالمية ، بالرغم من هذه الاوضاع غير المناسبة كان إنتاج ديوان المطبوعات الجامعية مرتفعا عموما ، و ذلك بالمقارنة مع السنوات الاخرى بالرغم من الاوضاع الاقتصادية و المالية المستقرة نوعا ما .

أما إذا حاولنا أن نقارن بين عدد الاساتذة و عدد العناوين المنشورة يلاحظ : عندما كان عدد الاساتذة يبلغ حوالي 9311 في عام 1982 كان عدد العناوين حوالي 186 ، أما في سنة 1989 فكان عدد الاساتذة قد وصل إلى 14596 و عدد العناوين تناقص إلى 169 .

فهذا الارتفاع لعدد الاساتذة لا نجد له إنعكاس على عدد العناوين .
و قد نستطيع تعميم هذه الملاحظة على كل حياة ديوان المطبوعات الجامعية ، و حتى إذا ربطنا عدد الطلبة بعدد العناوين فيلاحظ أن الارتفاع الهائل لعدد الطلبة لا يقابله إرتفاع متوازي في عدد العناوين بل كان إرتفاع عدد الطلبة يتماشى مع إرتفاع عدد الاساتذة و لا يمتد إلى عدد العناوين .

وإذا حاولنا أن نقارن بين عدد العناوين المنشورة في مختلف التخصصات (8) نلاحظ أن إنتاج الكتب الفرنسية يتميز ببعض من التوازن بين ثلاثة إختصاصات كبرى و هي العلوم الدقيقة و العلوم الطبية و العلوم الاجتماعية ، أما عدد عناوين كتب التكنولوجيا فهو أقل مما سبق ذكره على حدى .

أما عدد العناوين المنشورة باللغة العربية فيلاحظ أن هناك تخصص العلوم الاجتماعية هو المسيطر على بقية التخصصات ، ثم تأتي في المرتبة الثانية عناوين المختصة في العلوم الدقيقة ، و في المرتبة الثالثة تخصص التكنولوجيا ، ثم تبقى العلوم الطبية في آخر مرتبة .

و هذا راجع أولا إلى تدريس العلوم الطبية و فروعها باللغة الفرنسية فقط ، ثانيا التأخر في تعريب تخصصات العلوم الدقيقة و التكنولوجيا الذي شرع فيه مع نهاية الثمانينات .

(8) أنظر الجداول 11، 15، 16، 17، 18.

	91	90	89	88	87	86	85	84	83	82	81	80	76 79	
110	2	8	8	14	12	14	12	6	3	3	75	10	13	Mathématiques
92	1	6	4	11	14	5	18	3	11	1	6	4	8	Physiques
84	2	1	3	7	10	8	13	6	10	2	3	7	12	Chimie
75	1	6	7	3	12	17	12	3	1	8	–	4	1	Technologie
32	2	1	3	1	1	6	4	3	2	1	–	1	7	Sciences de la Nature
220	3	17	19	17	12	15	33	16	23	3	11	18	33	Sciences Médicales
27	2	–	3	4	–	2	–	1	2	4	3	2	4	Biologie
17	3	1	2	–	1	2	2	2	1	1	–	–	2	Architecture
139	3	17	10	14	5	11	17	8	16	7	6	10	15	Sciences Economiques
111	3	7	8	11	4	11	11	12	15	2	3	10	14	Sciences Juridiques
45	1	2	2	1	6	4	6	1	9	4	2	3	4	Sociologie
1												1	–	Sciences de l'Information
13			1	–	1	–	2	1	3	1	1	2	1	Sciences Politiques
9						3	–	3	–	1	–	–	2	Psychologie
51	2	4	3	1	3	9	5	2	2	1	1	2	17	Histoire
80	–	7	7	1	2	8	8	7	4	4	–	7	25	Lettres Etrangères
7		1						1	–	2	–	0	3	Philosophie
6	1	1				1			1	1	–	–	1	Sciences Islamiques
14		4		1	1	4	4							Musique / Sport
1258	27	85	83	109	108	125	159	84	111	48	42	87	190	

جدول رقم (١٦)

	76 79	80	81	82	83	84	85	86	87	88	89	90	91	
رياضيات	17	15	7	4	9	16	18	16	16	18	23	14	8	181
فيزياء	19	11	7	4	16	7	23	13	20	17	31	4	10	192
كيمياء	13	7	6	5	13	9	14	8	14	12	27	2	15	145
تكنولوجيا	2	4	2	8	3	5	12	17	16	4	8	7	4	92
علوم طبيعية	7	1		1	2	4	4	6	1	3	3	7	5	44
علوم طبية	33	18	11	3	24	16	33	15	12	17	20	17	3	222
بيولوجيا	4	2	3	4	4	2	2	1		5	13	-	6	46
هندسة معمارية	3	1	1	6	2	3	2	6	3		6	1	5	39
علوم إقتصادية	21	15	10	12	22	18	27	19	13	17	15	25	9	209
علوم قانونية	26	23	9	15	35	32	29	17	23	31	16	19	11	284
علم إجتماع	11	5	6	5	12	7	12	10	9	2	4	6	4	93
علوم إعلامية		1				1	2	1		1			1	7
علوم سياسية	4	2	1	2	5	1	2		1	2	1		1	22
علم النفس	5	1	1	4	1	7	13	11	1	1	1			46
تاريخ	19	3	2	6	13	9	10	17	11	2	8	7	3	110
أدب عربي	34	13	6	6	18	15	24	18	14	15	11	13	6	183
فلسفة	3	2	1	7	8	6	6	6	2			3	1	47
علوم إسلامية	1		2	7	1	4	15	10	5	18	4	19	3	89
رياضة / موسيقة				2	1	3	5	6	2	2		4	-	25
	253	130	76	104	195	173	263	206	187	191	194	158	95	2225

جدول رقم (٨٥)   الجامعية

	91	90	89	88	87	86	85	84	83	82	81	80	76 79	
71	6	6	15	4	4.	2	6	10	6	1	2	5	4	رياضيات
100	9	8	27	6	6	8	5	4	5	3	1	7	11	فيزياء
64	13	1	24	5	4	-	1	3	3	3	3	0	4	كيمياء
17	3	1	1	1	4	-	-	2	2	-	2	-	1	تكنولوجيا
12	3	6		2				1						علوم طبيعية
2			1						1					علوم طبية
19	4		10	1	1			1	2					بيولوجيا
22	2	-	4	-	2	4	-	1	1	5	1	1	1	هندسة معمارية
84	6	8	5	3	8	8	10	10	6	5	4	5	6	علوم إقتصادية
175	8	12	8	20	.19	6	18	20	20	13	6	13	12	علوم قانونية
48	3	4	2	1	3	6	6	6	3	1	4	2	7	علم إجتماع
6	1			1	-	1	2	1						علوم إعلامية
8				2					2	1	-	-	3	علوم سياسية
37			1	1	1	8	13	4	1	3	1	1	3	علم النفس
59	1	3	5	1	8	9	5	17	11	5	1	1	2	تاريخ
113	6	6	4	14	12	10	16	8	14	2	6	6	9	أدب عربي
40	1	2			2	8	6	5	8	5	1	2		فلسفة
68	2	15	4	17	4	9	15	4		6	2			علوم إسلامية
11				1	1	2	1	3	1	2				رياضة / موسيقة
967	68	73	111	82	79	81	104	89	84	56	34	43	63	

عدد العناوين المنشورة من طرف ديوان المطبوعات الجامعية.

جدول رقم (١٩)

السنة	باللغة الوطنية	باللغة الأجنبية	العدد الإجمالي
1975	03	03	06
1976	15	26	41
1977	10	46	56
1978	14	26	40
1979	21	89	110
1980	43	87	130
1981	34	42	76
1982	56	48	104
1983	84	111	195
1984	89	84	173
1985	104	159	263
1986	81	125	206
1987	79	108	187
1988	82	109	191
1989	111	83	194
1990	73	85	158
1991	27	63	90
	967	1258	2225

جدول رقم (18)

السنة	عدد الطلاب	عدد الأساتذة الإجمالي	عدد المطبوعات و الكتب
1975/76	43475	4670	47
1976/77	52493	4984	56
1977/78	54637	5856	40
1978/79	53841	6421	110
1979/80	61410	7903	130
1980/81	72147	8875	76
1981/82	78019	7796	104
1982/83	95867	9311	195
1983/84	104867	9657	173
1984/85	111920	10588	263
1985/86	132057	11199	206
1986/87	154700	12204	187
1987/88	173752	12970	191
1988/89	180217	14087	194
1989/90	195317	14536	158
1990/91	212413	15171	90
1991/92	-	-	-

عدد الطلاب وعدد الأساتذة وعدد العناوين الاجمالية:

عدد أساتذة الجزائريين و الأجانب مع عدد العناوين المنشورة

جدول (19)

عدد المطبوعات و الكتب	عدد الأساتذة الأجانب	عدد الأساتذة الجزائريين	السنة
47	2674	1996	1975/76
56	2639	2345	1976/77
40	2780	3076	1977/78
110	2575	3846	1978/79
130	2588	5315	1979/80
76	2461	6414	1980/81
104	2760	5036	1981/82
195	2750	6561	1982/83
173	2379	7278	1983/84
263	2381	8207	1984/85
206	1837	9362	1985/86
187	1811	10393	1986/87
191	1552	11418	1987/88
194	1340	12747	1988/89
158	1225	13311	1989/90
90	1004	14167	1990/91

عدد العناوين حسب الإختصاصات الكبرى، وحسب اللغة،

جدول رقم (20)

	91	90	89	88	87	86	85	84	83	82	81	80	79 76	Specialite
316	05	15	15	32	36	27	43	15	24	06	14	21	33	Sciences Exactes
151	06	08	09	04	14	25	18	08	04	10	--	05	10	Technologie
252	06	18	22	18	13	21	37	19	25	04	11	19	40	Medecine Biologie
496	10	43	31	29	22	50	53	35	50	23	13	35	82	Sciences Sociales

	91	90	89	88	87	86	85	84	83	82	81	80	79 76	الفرع
235	29	15	66	15	14	10	12	17	14	07	06	12	19	علوم دقيقة
51	08	07	05	03	06	04	--	04	03	05	03	01	02	تكنولوجيا
33		04	11	03	01			01	03					طب - بيولوجيا
541	28	50	29	61	58	67	92	69	66	43	26	30	42	علوم إجتماعية

عدد العناوين حسب الإختصاصات الكبرى.

جدول رقم (21)

الفرع	79 76	80	81	82	83	84	85	86	87	88	89	90	91	
علوم دقيقة	52	33	20	13	38	32	55	37	50	47	01	30	33	551
تكنولوجيا	12	06	03	15	07	12	18	29	20	07	14	15	14	202
طب - بيولوجيا	40	19	11	04	28	20	37	21	14	21	33	22	05	275
علوم إجتماعية	124	65	39	66	116	103	145	117	80	90	60	93	28	1137

عدد الطلبة في التدرج

جدول رقم (22)

السنة	عدد الطلبة	السنة	عدد الطلبة	السنة	عدد الطلبة
1962/63	2725	1972/73	26074	1982/83	90145
1963/64	3565	1973/74	29465	1983/84	97000
1964/65	5425	1974/75	35739	1984/85	103223
1965/66	6089	1975/76	41709	1985/86	122084
1966/67	7478	1976/77	50109	1986/87	143293
1967/68	8795	1977/78	51909	1987/88	151464
1968/69	9794	1978/79	51510	1988/89	166717
1969/70	12849	1979/80	57445	1989/90	181350
1970/71	19311	1980/81	66910	1990/91	197560
1971/72	23419	1981/82	72590		

عدد الطلبة فوق التدرج

جدول رقم (23)

السنة	عدد الطلبة	السنة	عدد الطلبة	السنة	عدد الطالبه
1962/63	--	1972/73	1040	1982/83	5728
1963/64	156	1973/74	1205	1983/84	7205
1964/65	211	1974/75	1400	1984/85	8697
1965/66	231	1975/76	1766	1985/86	9970
1966/67	296	1976/77	2010	1986/87	11407
1967/68	295	1977/78	2654	1987/88	12200
1968/69	299	1978/79	2391	1988/89	12500
1969/70	317	1979/80	2965	1989/90	12967
1970/71	423	1980/81	5229	1990/91	14050
1971/72	921	1981/82	5429		

عدد الطلبة الاجمالي التابع لوزارة التعليم العالي

جدول رقم (24)

السنة	عدد الطلبة	السنة	عدد الطلبة	السنة	عدد الطلبة
1962/63	2785	1972/73	27182	1982/83	95867
1963/64	3761	1973/74	30670	1983/84	104085
1964/65	5636	1974/75	37109	1984/85	111920
1965/66	6969	1975/76	43475	1985/86	132057
1966/67	7713	1976/77	53490	1986/87	154700
1967/68	8960	1977/78	54637	1987/88	173752
1968/69	10003	1978/79	59941	1988/89	180217
1969/70	12560	1979/80	61410	1989/90	195317
1970/71	13704	1980/81	73147	1990/91	[illegible]
1971/72	24034	1981/82	78019		

الترجمة

تعتبر ترجمة الوثائق و النصوص الجامعية و العلمية المطبوعة من العمليات الدقيقة و المفيدة التي يتكفل بها ديوان المطبوعات الجامعية ، أي الترجمة كونها تستدعي مهارات وقدرات كافية في ميدان نقل و تركيب الافكار الواردة في الكتب و المراجع و المطبوعات .(1)

" فالترجمة عملية نقل و تركيب الافكار و المواضيع من لغة إلى لغة أخرى و المترجم مطالب بأن يكون كفؤا و متمكنا في المجال اللغوي و العمل بموضوعية ، و أن يتحلى بالصدق في نقل أو في ترجمة النصوص الاصلية المقدمة إليه " (2)

و هناك في الجزائر بعض المحاولات لتنظيم عملية الترجمة كإنشاء المركز الوطني للترجمة في عام 1983 بالعاصمة ، الذي أصبح سنة 1985 يسمى بمركز البحث اللغوي و التكنولوجية اللغوية ، و قد تم إنشاء هذا المركز في إطار سياسة التعريب التي عرفتها الجامعة الجزائرية في بداية الثمانينات .

و قد كان من المفروض أن يقوم هذا المركز بترجمة الكتب و الوثائق الجامعية و غير الجامعية ، لكن في الواقع بقي ديوان المطبوعات الجامعية بمفرده يعمل على تعريب و ترجمة بعض المصطلحات

---

(1) HELLAL (Yamina),IN, Annales de l'Universite d'Alger N°1,1986-87

(2) المجلة المغربية للتوثيق ، تونس ، رقم 1(1983 (مقال للاستاذ عبد الجليل تميمي)

و المفاهيم العلمية)و يعتقد بعض المسؤولون في وزارة التعليم العالي أن تعريب المفاهيم يساعد على تعريب الجامعة و التعليم العالي بصفة عامة .

في هذا الاطار قام ديوان المطبوعات الجامعية بإنتاج بعض المناجد اللغوية و القواميس ، للمفاهيم و المصطلحات باللغة العربية و باللغتين العربية و الفرنسية معا .

و قد روجت الصحافة الوطنية (1) هذا الانجاز و قدمته كأنه تعريب للوثائق و النصوص ، بالرغم من أن المنجد يعتبر مرجعا ثانويا في التدريس أو في الدراسات الجامعية .

و عليه بلغ عدد المناجم و المعاجم ... المنشورة عند الديوان حوالي العشرين ، لكن الصحافة (1) ضخمت أهمية و عدد هذا النوع من المطبوعات و يلاحظ هذا من خلال الجدول رقم 26

في البداية إذا كان قد إستعمل كطرف له وسائل تقنية في إنتاج المعاجم و المناجد ، هذا يدل على غياب هيئة رسمية تتكفل بعملية التعريب في الميدان ، بحيث دفع بالديوان أن يبقى في إطار وظائفه العادية .

و من خلال هذه الوظيفة الاولى يأتي تعريب الوسائل البيداغوجية الذي لا يعتبر من مهام الديوان لوحده .

و لا يستطيع أحد أن ينكر أهمية المعاجم في مساعدة الطلبة و الاساتذة ، لكن تبقى هذه المساعدة محدودة ، لان الترجمة الحقيقية تعتبر إنجاز علمي و مساهمة فعالة في حقل التأليف و في توزيع مصادر المعلومات العلمية و التقنية للقارئ الجزائري . و لتشجيع الترجمة في الجامعة أصبح المترجم منذ سنة 1984 يأخذ حقه المادي لا حسب عدد الصفحات

---

(1) يومية الشعب ، 8 جويليا 1989

المترجمة بل ، حسب عدد (1) عناوين الكتب و المراجع ... الذي يترجمها حيث أصبح المترجم يأخذ نسبة 10 % ، أما المؤلف الاصلي يأخذ نسبة 5 % كحقوق التأليف . (٨)

فالتشجيع المادي ، ضروري ، لكنه غير كاف لوحده ، إذا لم تكن سياسة معلنة و واضحة للتعريب و للترجمة .

لدى ديوان المطبوعات الجامعية التعريب مرتبط بالترجمة و العكس صحيح و من خلال تعريبه لبعض الوثائق و النصوص يساهم في عملية الترجمة ، كما أنه يترجم بعض الكتب و المطبوعات ، فهو يساهم إذن في تعريب الجامعة

" من الامور المسلم بها أن العلوم التكنولوجيا يمكن تدريسها بأية لغة إذا أمكن تأمين المصطلح العلمي الدقيق " (2)

هذه المقولة الصحفية البسيطة تطرح إشكالية البيداغوجية الجامعية في الجزائر التي تهدف إلى نقل إلى الطلاب المهارة في التحكم في المصطلحات العلمية الجديدة ، و من أجل هذا " قام ديوان المطبوعات الجامعية بطبع مجموعة من المعاجم في مختلف المواد " . (3)

لكن يبقى عدد هذه المعاجم قليل جدا بالرغم من أن الصحافة حاولت تضخيم هذا العدد ، كما نعلم بأن إنجاز المعاجم راجع إلى مهام " أساتذة جزائريين يدرسون المادة و الذين يشغلهم أمر المصطلح العلمي باللغة العربية " (4)

---

(1) يومية السلام ، 5 فيفري 1991
(2) أسبوعية جزائر الاحداث ، 25 - 31 أوت 1988
(3) يومية الشعب 2 جويلية 1989
(4) نفس المصدر مع (3)

في الواقع عدد هذه المعاجم المنشورة من طرف الديوان لا يتجاوز عددها 20 عنوانا بالرغم من أن " الاساتذة يعملون تحت إشراف وزارة التعليم العالي لمدة زمنية ، جمعت خلالها المصطلحات العلمية و قدمت للديوان لتصنف و تطبع بشكل أنيق " (1)

و السيد وزير التعليم آنذاك تابع هذه العملية و كانت " فرحته بهيجة عندما رأى النموذج الذي سيكون عليه معجم الكيمياء " (2)
و الجدول رقم (26) يوضح مساهمة ديوان المطبوعات الجامعية في عملية الترجمة

يلاحظ هناك تداخل بين عمليتي التعريب و الترجمة ، رغم أن العمل على تعميم إستعمال اللغة الوطنية أهم من عملية التعريب .

كما أن كل الوثائق و النصوص التي ترجمت ، كانت قد عربت في نفس الوقت و عليه يجب أن نميز بين تعريب إدارة ديوان المطبوعات و تسييرها باللغة العربية مع عملية ترجمة الكتب و النصوص المطبوعة .

فالترجمة في الواقع تعتبر عملية عادية و بسيطة ، حيث تقوم بها كل الجامعات و المعاهد و الدول بمختلف لغاتها ، وهذا يشكل إثراء لغوي و ثقافي للجامعات و الامم معا) مما يؤدي بنا إلى القول بأن عملية الترجمة هي التي تساهم و تؤدي إلى تعريب التعليم العالي و ليس العكس ؟ و ضرورة تعميم إستعمال اللغة العربية ضرورة تاريخية ، كما هي إختيار وطني ، لكن ضرورة الترجمة هي ضرورة علمية وطنية و عالمية ، كما هي حتمية تستوجب الالتحاق و الانظمام للحركة الفكرية و الثقافية الانسانية (3)

---

(1) يومية السلام 5 فيفري 1991
(2) يومية الشعب 2 جويلية 1989
(3) أسبوعية جزائر الاحداث ، 4 - 10 ، 1988 (إستجواب للمدير العام الاول لديوان المطبوعات الجامعية)

جدول لسياسة ديوان المطبوعات الجامعية
بين التعريب و الترجمة

الجدول رقم (45)

	تعريب	ترجمة
مساهمة ديوان المطبوعات الجامعية في إنجاز الاعمال الكبرى مثل عملية التعريب التي تساعد على تقدم الجامعة	X	
من أجل الدعم المادي الملموس لقرار تعميم إستعمال اللغة العربية ، فقد اشترى الديوان ...حقوق التأليف لاعادة طبع حوالي 150 عنوان	X	X
حوالي 20 مطبوعة في الفروع المختلفة (رياضيات ،كيمياء) قدمت ترجمتها من طرف أساتذة جزائريين		X
بدأ ديوان ... يفكر منذ زمن بعيد في شكل تعريب الوسائل البيداغوجيا	X	
لقد تمت ترجمة 130 عنوان من اللغة الانجليزية و الفرنسية و الروسية إلى اللغة العربية	X	X

فالتعريب هدف يسعى إليه المجتمع الجزائري ، أما الترجمة فنعتبرها وسيلة للوصول إلى الهدف المنشود .

و إذا حاولنا وضع حوصلة للترجمة لدى ديوان المطبوعات الجامعية فإننا نجد ترجمة حوالي 164 عنوان منذ نشأته حتى سنة 1991 و من بين هذه العناوين هناك 38 جزائري صدر عن أساتذة جامعيين حيث النسخة الاصلية باللغة الفرنسية . فإذا توصل الديوان إلى ترجمة هذا العدد القليل من العناوين ،

فيجب التذكير بأن الترجمة تمثل نصيبا ضعيفا بالنسبة للوظائف المتعددة الملقاة على عاتقه .

و كون المجال بقي خاليا من المراكز أو الهيئات التي يمكنها أن تتكفل بالترجمة الفعلية و الغزيرة للعناوين العلمية الجامعية و للضرورة فإن قطاع التعليم العالي في حاجة ماسة إلى مراكز للترجمة . المهمة الاصلية لديوان المطبوعات الجامعية تتمثل في الترجمة لا في التعريب ، رغم أن في بداية الثمانينات وضعت الكثير من الامال على عاتقه و هو أصلا لم ينشأ لتحمل مثل تلك المسؤوليات الثقيلة و الكبيرة عن طاقته.

النشر المشترك

النشر المشترك ، عملية يتم من خلالها نشر نفس الوثيقة باشتراك طرفين أو أكثر من ديار النشر . (1)

و منذ نشأة ديوان المطبوعات الجامعية سنة 1975 و عملية النشر المشترك دخلت ضمن نشاطاته العادية سواء في الجزائر أو خارجها .
و أسباب بقاء عملية النشر المشترك عادية ، عديدة و مختلفة نجمعها في :

- عدم توفير اليد العاملة المؤهلة و ضعف في الامكانيات المطبعية الخاصة

- الاحتياجات الوطنية الضخمة من الوثائق و الكتب و المطبوعات حيث يبدأ النشر المشترك باتخاذ بعض الاجراءات و التفاهم عليها بين كل طرف قصد الاشتراك في نشر الوثيقة (مطبوعة أو كتاب ...) و تنتهي بالتوقيع على عقد مكتوب

إن الاجراءات التي يتخذها الديوان في مجال النشر المشترك ، إجراءات تسييرية تأخذ في اعتباراتها الاولى الجانب المالي و المصاريف التي تصرف على مثل هذه العمليات ، ثم يأتي في الدرجة الثانية الجانب العلمي التكويني للطالب في الجامعة .

يقوم الديوان بجرد و إحصاء النصوص و الوثائق المنشورة في الخارج و المناسبة للمنظمة الجامعية ليتم بعد هذا الاتصال بديار النشر الاجنبية قصد إرسال عينات من هذه الوثائق .

---

(1) مجلة الثورة الافريقية ، 2 - 8 أوت 1990

و بعد وصول هذه العينات ، يسلمها الديوان إلى مختصين لدراستها و فحصها و النظر فيها ، إذا كان مضمونها ذا أهمية علمية و ذا صبغة جامعية أم لا ؟

بعدها يقوم هؤلاء المختصين بتحضير وثيقة تتضمن نتائج دراستهم لهذه العينات من النصوص .و الوثائق التي يتم الاتفاق عليها من طرف لجنة القراءة تدخل بدورها قيد دراسة ذات طابع مالي ، أي لمعرفة إذا كان من الممكن حاليا قبولها أو رفضها .

و الدراسة المالية التي تقوم بها مصالح الديوان ترتكز على ثلاثة عوامل أساسية و هي :

1 - طلب شراء حقوق المؤلف و نشر الوثيقة
2 - طلب نشرها بالاشتراك
3 - طلب إستيراد كمية من هذه الوثيقة

و الاختيار بين هذه الاحتمالات الثلاثة يحدده أساسا العامل المالي الذي يرتكز بدوره على عاملين أساسيين هما :

أ - أهمية الوثيقة المحددة بالعامل الزمني على المدى القصير - المتوسط - الطويل
ب - العامل الكمي أي نسبة النسخ التي يمكن شراؤها أو نشرها حسب ما تمليه الظروف .

إذن الاختيار مرهون بحاجيات المنظمة الجامعية : الزمنية و الكمية و خاصة المالية .

في هذا الاطار أبرمت عدة عقود قصد النشر المشترك بين ديوان المطبوعات الجامعية و ديار النشر الاجنبية ، منها ديار النشر العربية في سوريا ، تونس و مصر و ديار النشر الاوربية خاصة الفرنسية منها .

و الطبع المشترك لا يخص الاجانب فقط ، بل هناك بعض ديار النشر الوطنية التي قامت بنشر مشترك مع ديوان المطبوعات)كالمؤسسة الوطنية للكتاب ، المؤسسة الوطنية للصحافة و الجيش الوطني الشعبي ...

أما فيما يخص صحافتنا فكانت دائما تهتم بهذه العمليات " إن النشر المشترك مع الاجانب يقوم على شكل تعاون و قد قطع خطوات كبيرة في اللغتين العربية و الفرنسية " (1) حيث أن الطرف الاجنبي يملك التجهيزات المطبعية المتطورة و المهارة البشرية و خاصة التجربة الطويلة لذا يوجد بعض " الاعمال التي تنجز في الخارج "(2) لان ديوان المطبوعات الجامعية عاجز على إنجازها في الجزائر ، هذا ما دفعه في بداية التسعينات إلى إشراك عماله و إطاراته في عملية النشر المشترك مع الاجانب و ذلك للاحتكاك بهم للحصول على أكثر تأهيل و مهارة مهنية

و يلاحظ القارئ للصحافة الوطنية بأن عملية النشر المشترك أصبحت ضرورية و هذا راجع إلى نقص الوسائل المالية و البشرية .

ففي بعض الاحيان يقدم النشر المشترك ، كأنه إنتاج يسمح لعمال و إطارات الديوان الاستفادة من تجربة الغير في صناعة المطبوعات و تعلم أنه ممارس في كل البلدان و خاصة في البلدان المتقدمة خاصة ديار النشر الكبيرة الضخمة لانه يخضع لعدة عوامل متكاملة منها التوزيع - اللغة - الاشهار .

و النشر المشترك يعتبر عملية عادية و بسيطة في ميدان الصناعة النشرية .

أما قراءة الجدول رقم 29 يلاحظ أن عملية النشر المشترك كانت في السنوات الستة الاولى ضعيفة و محتشمة ، يرجع هذا إلى عدم وجود التجربة لدى مسيري ديوان المطبوعات الجامعية . وانطلاقا من عام 1981 وصل عدد

---

(1) أسبوعية جزائر الاحداث ، 1 - 7 أوت 1980

(2) نفس المصدر مع (1)

العناوين ذات الانتاج المشترك حوالي 14 عنوان في السنة الواحدة ، وهذا يؤكد ضعف قدرة الطبع الموجودة في مطبعة الديوان . و بقيت الحاجة تطرح دائما لفتح مطبعة ثانية لكن الانتظار طال طويلا ، حيث من المفروض أن تفتح مطبعة جديدة في بداية سنة 1992 في غرب البلاد ، لكنها كانت من المفروض أن تفتح في بداية الثمانينات .

فهذا لا يعني أن يمتنع الديوان عن الانتاج المشترك بل يدخل في هذا النوع من الانتاج لاسباب تجارية و إشهارية ... و غير مطبعية كما كان الشأن حتى اليوم

---

(1) نفس المصدر مع (1) ص 192

جدول رقم (30)

سياسة الديوان الاستيرادية
* لا يمكننا أن نستغني عن إستيراد الكتب العلمية و الجامعية ، و هذا لا ينطبق علينا فحسب ، بل كل البلدان مهما كان مستواها الاقتصادي .
* الاستيراد شيئ ضروري ، و خاصة إذا كان من بين الدول التي سبقتنا في تجربة النشر .
* بعملية إستيراد الكتب يمكن القول أن مجموع مشاكل الجامعة في ميدان الوثائق قد تمت تسويتها .
* لا يستطيع ديوان المطبوعات الجامعية أن يغطي كل المطالب الاجمالية و هذا بالرغم من سياسة الاستيراد الاضافية
* إنه من الضروري اللجوء إلى إستيراد الكتب ، و بالرغم من ذلك يبقى من المستحيل تغطية كل إحتياجات الجامعة .
* اللجوء إلى الاستيراد يسمح لنا بإثراء تراثنا الوثائقي .
* يساهم ديوان المطبوعات الجامعية بإستيراد الكتب في تفتح الجامعة الجزائرية على التراث العالمي ، الثقافي و العلمي .

يلاحظ من خلال الجدول رقم 30 وضوح سياسة الاستيراد بسبب ضعف الانتاج النشري الوطني . مما ساهم في خلق تبعية وثائقية للجامعة الجزائرية للخارج .

و تظهر التبعية الوثائقية بصورة واضحة في كثرة و تعدد المؤسسات و الهيئات الداخلية التي تستورد الكتب من ديار النشر الاجنبية . (1)
و الاكثر من هذا ، فقد أصبح الكثير من الجامعيين الجزائريين يسافرون إلى الخارج من أجل الحصول و اقتناء الوثائق اللازمة للقيام بدراساتهم أو بحوثهم القليلة .

أما قراءة الجدول رقم 31 يلاحظ أن عدد العناوين و النسخ المستوردة ضعيف بالرغم من أنه كان يستجيب لحاجيات الجامعة الجزائرية التي لها إحتياجات ضخمة و كبيرة في المجال الوثائقي .

لكن هذا الضعف في عدد العناوين و عدد النسخ المستوردة مكمل للكتب و الوثائق المستوردة من طرف هيئات و مؤسسات أخرى ، مثل المؤسسة الوطنية للكتاب و المكتبات الجامعية و الوزارات ...بحيث كل طرف يستورد لصالحه لتلبية إحتياجاته الخاصة هذا من جهة ، ثم من جهة أخرى هذا يعبر على عدم وضوح السياسة الوطنية الوثائقية الخارجية ، خاصة في ميادين إستيراد الوثائق الجامعية .

---

(1) NACIB (Youcef), Le livre et le transfert du savoir dans les rapports Nord - Sud , IN , Revue Algerienne des Sciences Juridiques , politiques et economiques, N° 4, 1980.

عدد العناوين و النسخ المستوردة

جدول رقم (38)

السنة	عدد العناوين باللغة الوطنية	عدد العناوين باللغة الاجنبية	المجموع	عدد النسخ باللغة الوطنية	عدد النسخ باللغة الاجنبية	المجموع
1977	12	17	29	76842	158507	2353499
1978	08	10	18	53624	58375	111999
1979	09	13	22	53391	120539	173930
1980	09	11	20	55770	115825	171595
1981	16	09	25	190973	97830	288811
1982	12	22	34	115759	242292	358051
1983	10	31	41	76596	338095	414691
1984	04	25	29	36000	268862	304862
1985	05	38	43	75000	412926	487926
1986	15	11	26	189000	118122	307122
1987	0	13	13	0	134318	134318
1988	22	25	47	238050	260248	498298
1989	06	10	16	61867	38584	100451
1990	04	06	10	72520	87230	159750
المجموع	130	251	381	1295382	2250763	3546145

الفصل الثالث

توزيع الانتاج

شبكة ديوان المطبوعات الجامعية

تخضع شبكة التوزيع التابعة لديوان المطبوعات الجامعية إلى عامل التقسيم الجغرافي للخريطة الجامعية الوطنية ، بغية الاستجابة لحاجيات الطلبة و الاساتذة من النصوص و الوثائق ...(1)

و بالتالي تمكنها من الحضور الدائم سواء داخل المؤسسات الجامعية أو في النواحي القريبة من الجامعة أو من المعهد ، و ذلك لاعطاء فعالية أكثر لجانب التوزيع .

أسس الديوان تدريجيا شبكة من المكتبات و نقاط البيع موزعة على كل التراب الوطني .

فسياسة اللامركزية في ميدان التوزيع سمحت بإنشاء أربع مديريات جهوية مركزية ، حين قسم التراب الوطني إلى أربعة جهات كبرى و هي :

- العاصمة و ولايات الوسط
- وهران و ولايات الغرب
- قسنطينة و ولايات الشرق
- الاغواط و ولايات الجنوب

---

(1) أسبوعية جزائر الاحداث ، 22 - 28 جوان 1989

يخضع هذا التقسيم الجغرافي إلى التقسيم الطبيعي الذي نجد فيه أربعة إتجاهات : شمال - جمال / شرق - غرب

و كل مديريه جهوية أنشأت عدد معين من المكتبات و نقاط البيع و ذلك حسب عدد الطلبة و حجم الجامعة أو المعهد و يبلغ العدد الاجمالي 35 مكتبة و 15 نقطه بيع موزعة في كل تراب الجمهوريه .

و يلاحظ كلما تم إنشاء جامعة و فتح معهد ، تتبع هذه العملية بفتح مكتبة و نقطة بيع . و عليه إنتشار شبكة الديوان كانت دائما بعد إنتشار المؤسسات الجامعية عبر التراب الوطني .

فما هو الفرق الموجود بين نقطة البيع و المكتبة ؟ الاولى نجد فيها إنتاج خاص بديوان المطبوعات الجامعية ، أما في الثانية فنجد مختلف العناوين الصادرة عن ناشرين عموميين و خواص ، منهم جزائريين و أجانب . كان المدير العام الاول للديوان يتحدث عن شبكة التوزيع بافتخار و اعتزاز و يذكر دائما العدد الهائل من المكتبات و نقاط البيع (1)

لكن فوجئ الجامعيون أمام بما يسمى ب "اللامبيعات " (المطبوعات و الكتب التي لم تبع) حيث بقي هذا المشكل مطروحا من عام1975 حتى 1990 و في نفس الفترة كان الطلبة و الاساتذة يشتكون من عدم توفر الانتاج النشري في السوق الوطنية .

أما المدير العام الحالي يقول " يسعى الديوان للتكييف مع عالم " الماركيتنق " و التجارة العلمية الحقيقية " ، هذا يعني خلق عادات تجاريه جديده و ذلك باللجوء إلى القارئ و باستعمال تقنيات الاشهار التجاري .

---

(1) Actualite de l'emigration , N 29 du 25 Fevrier 1986

فالخلل الموجود في شبكة توزيع الديوان راجع أساسا إلى عدم معرفة القارئ الجامعي الجزائري أي عاداته و ميولاته ...

إن مركزية وظيفة الطبع في العاصمة أدت إلى صعوبة متابعة إنتشار المؤسسات الجامعية عبر التراب الوطني ، فإذا كان فرع الاعلام و الاتصال موجود في العاصمة هذا يفرض توزيع العدد الاكبر من الكتب و المطبوعات ذات مواضيع إعلامية في نفس المدينة ثم يوزع البعض منها في نقاط الشبكة .
يجب على الديوان أن يوزع إنتاجه أخذا بعين الاعتبار إختصاصات و الفروع المدرسة في مختلف الجامعات و المعاهد الموزعة في كل الجزائر عندما يتعرف على هذه الفروع و الاختصاصات و أماكنها و مدتها ستكون عملية التوزيع متماشية مع إحتياجات كل واحد منها .

السعر

أصبح موضوع سعر الكتب و المطبوعات الجامعية في السنوات القليلة الاخيرة محل نقاش و جدل في الاوساط الجامعية.

" و ديوان المطبوعات الجامعيه يمارس سياسة السعر الرمزي لصالح الطالب " ، أخذنا هذه الجملة من إستجواب قام به المدير العام الاول للديوان سنة 1989 لاسبوعية " جزائر الاحداث " (1) و يضيف قائلا بأن أسعار الديوان هي ما بين 30 ٪ و 40 ٪ من سعر التكلفة ، مثلا إننا نبيع مطبوعة بقيمة 5 دج في حين سعر الورق هو ضعف أو أكثر من سعر بيع المطبوعة .

فسعر الوثائق المطبوعة يأخذ بعين الاعتبار مختلف المصاريف التي ساهمت في إنجازها : كالمواد الاولية - مصاريف النشر - المطبعة - النقل ... جميع هذه المصاريف زيادة على قيمة معينة (+س) تساوي السعر الحقيقي للوثيقة .

هذا عندما تكون المؤسسة تعتمد على القوانين التجارية الطبيعية التي تفرض عليها الحصول على أرباح عند بيعها لانتاجها .

لكن لم يتعامل الديوان بهذا الاسلوب منذ تأسيسه و خاصة بعد أن جمد أسعاره في سنة 1979 و ذلك بموجب القرار الوزاري الصادر في ديسمبر من نفس السنة حتى عام 1986

إذن منذ أكثر من عشرة سنوات لم تتغير ، سياسة السعر الرمزي المتبعة من طرف الديوان إلى غاية 1989 .
و كانت محاولة إعادة النظر في السعر الرمزي خلال سنة 1986 ، لكن

---

(1) أسبوعية الجزائر الاحداث ، 1 - 7 أوت 1988

جاء القرار الوزاري رقم 01 في شهر سبتمبر من نفس السنة ليؤكد على إستمرارية سياسة السعر الرمزي . (1)

و هكذا كل محاولة تؤدي إلى إعادة النظر في الاسعار المطبقة تكون لها إنعكاسات مباشرة على سياسة التعليم العالي في الجزائر .

لكن مع إنخفاض مساعدات الدولة المالية للديوان و إقدامه للدخول في مرحلة الاستقلالية ، أدى هذا إلى إرتفاع الاسعار تدريجيا خلال سنة 1989 و 1990 ، لتصبح تقترب من منطق السعر التجاري و " عقلانية التسيير " .

أسعار الوثائق المطبوعة في الماضي كانت تتراوح ما بين 5 دج و 13 دج أي أن معدل سعر الوثيقة الواحدة كان حوالي 9،5 دج ، هذا حتى بداية سنة 1989 ، ثم بدأت الاسعار في الارتفاع تدريجيا حتى أصبحت تتراوح ما بين 10 دج و 35 دج يعني معدل السعر يساوي 22،5 دج ، فنسبة الارتفاع تفوق 150 ٪ من السعر الذي كان مطبقا قبل 1989 .

فقد لاحظت من خلال الصحافة الوطنية رغبة رفع الاسعار عند الديوان .
و عليه حاولنا إحصاء تردد عبارة " رفع السعر " في الصحافة الوطنية ، و لاحظنا إستعمال هذه العبارة بكثرة و بصفة دائمة و خاصة خلال و بعد سنة 1989 و من جهة أخرى لم نجد تردد كبير لعبارة " سعر رمزي " التي كانت مستعملة في الماضي . حين كان المدير العام الحالي للديوان يقارن و يصرح لمن يسمعه ، بين سعر كيس الفول السوداني و سعر المطبوعة.روجت الصحافة الوطنية هذه المقارنة " لكننا بمجرد الاقتراب من مكتبات ديوان المطبوعات الجامعية ، إكتشفنا فرقا شاسعا بين سعر البطاطا العزيزة و شدة الاقبال عليها ، مقابل إنخفاض أسعار المطبوعات و الكتب العلمية و الادبية و التقنية منها المستخدمة في الجامعات الجزائرية (2)

---

(1) قرار وزير الاقتصاد ، رقم 01 لشهر سبتمبر
(2) يومية السلام 11 أفريل 1990

أسعار المطبقة عند ديوان المطبوعات الجامعية

نوعية المطبوعة	سعر البيع د.ج	نوعية الكتاب	سعر البيع دج
أقل من 50 صفحة	10	النوع (1)	39
ما بين 50 - 150 صفحة	15	النوع (2)	49
ما بين 151 - 250 صفحة	20	النوع (3)	59
ما بين 251 - 350 صفحة	25	النوع (4)	69
أكثر من 350 صفحة	35	النوع (5)	79
	(1)	النوع (6)	99

جدول رقم (32)

---

(1) يومية السلام 11 أفريل 1990

المعارض

تحت عنوان " غضب من أجل المطالعة " تحدثت أسبوعية " جزائر الاحداث " في عددها الصادر في نهاية شهر أفريل من عام 1988 (1) عن المعرض الدولي الاول للكتاب ، حيث عبر الصحفي عبد الكريم جعاد عن إندهاشه أمام الاقبال الهائل للجزائريين لشراء الكتب ، " الجزائر تطالع و هذا أكيد ، و على الاقل إنها تريد أن تطالع ...لم أشاهد في حياتي منظر خلاب مثل الذي شهدته " (منظر إقبال الجزائريين لاقتناء الكتب) .

منذ قيام هذا المعرض أصبح ديوان المطبوعات الجامعية ينظم بصفة منتظمة و مستمرة معارض لبيع إنتاجه ، لان مثل هذه المناسبات يكثر فيها إقبال الطلبة و الاساتذة لشراء ما يحتاجونه من وثائق جامعية و التعرف على إنتاج الديوان .

و ينظم الديوان ما بين 25 و 30 معرضا في السنة ، حيث تقام هذه المعارض داخل المؤسسات الجامعية و في كل المدن التي تحتضن جامعة أو معهد جامعي .

فإذا كانت مثل هذه المعارض تقام منذ تأسيس الديوان بصفة محتشمة فإنها أصبحت اليوم تنظم بشكل منظم و دائم منذ 1989 حيث أصبحت عادة من العادات التجارية و الاشهارية للديوان .

و لازالت هذه المعارض مناسبة لبيع كل الكتب و المطبوعات الجديدة و القديمة المتوفرة لدى الديوان ، إلا أن الاشهار الخاص بالانتاج الفكري الجامعي ضعيف في بلادنا و يلاحظ كذلك نقص الفوائم أو عدم تحضيرها في

---

(1) أسبوعية جزائر الاحداث ، 23 - 29 أفريل 1988

الوقت المناسب ، رغم هذا تبقى المعارض التي ينظمها الديوان عادة حميدة و فرصة مناسبة للجامعيين لشراء ما يحتاجونه ، و يشارك ديوان المطبوعات الجامعية في عدة معارض في الخارج منها في أوربا ، إفريقيا و المشرق العربي و هذا منذ سنة 1977 ، و آخر معرض شارك فيه كان في معرض مدينة لايبزيج سنة 1990 .

و قد سمحت المعارض الدوليه للكتب لديوان أن يمثل الجزائر في هذه التظاهرات العلمية و الثقافية و سمحت له التعرف على الانتاج العالمي الذي ظهر في الساحة النشرية الدولية ، و قد أتاحت هذه المناسبات الاحتكاك بدور النشر التابعة لدول متقدمة و كذلك التعرف على المؤلفين و الجامعيين الاجانب ، كما سمحت له الحصول على حقوق التأليف المتمثلة في كتب و مطبوعات أجنبية التي تلائم إحتياجات الطلبة و الاساتذة .

ترقية المكتوب

ترقية المكتوب أي وضع محتوى الكتب و المطبوعات في متناول أكبر عدد ممكن من أفراد المجتمع و ذلك بتبسيط المعرفة الجامعية الراقية و الاكاديمية ، و تدخل عملية ترقية المكتوب في إطار الاتصال الثقافي الاجتماعي بواسطة القنوات الاعلامية المختلفة .(1)

و قد تم نشر الصحافة الوطنية المكتوبة بعض المقالات حول بعض العناوين التي نشرها ديوان المطبوعات الجامعية و حتى تلك التي ظهرت عن ديار النشر الاخرى .

كما تنظم التلفزة في بعض الاحيان برامج تحت تسميات مختلفة (حبر على ورق) أو (كاتب و كتاب) ، حيث يستقبل المنشط كاتب أو أديب ليتحدث معه حول كتاباته و مؤلفاته .

و تحصر الاذاعة بعض الحصص الثقافية حول الكتاب أو تذكر بما إستجد على الساحة النشرية الوطنية ، لكن دون الدخول في التفاصيل ، حيث تذكر فقط عنوان الكتاب و المؤلف ، دار النشر ، الثمن و بصفة خاصة موضوع الكتاب .
يبقى إهتمام وسائل الاعلام الوطنية بالنشر الوطني غير كافيا ، هذا راجع إلى نقص النوادي الادبية و العلمية التي من الممكن أن تكون الاطار التنظيمي لترقية الاعمال الجامعية. الادبية و العلمية و نقص ملحوظ في الجمعيات العلمية التي تسمح بجمع الكتاب و المؤلفين و المبدعين لبعث مبادرة الحوار و خلق النقاش الجامعي و العلمي المفيد . و اهتمام وسائل الاعلام بالكتاب أو بالمطبوع يغلب عليه الطابع اللغوي البلاغي حتى كاد أن يصبح مدحا ، فيما يخص الكتب (1) الادبية و القصصية و الشعرية . أما المؤلفات العلمية و التقنية فإنها ضعيفة جدا و تكاد أن تنعدم في صحافتنا أو في قناتنا التلفزيونية الوحيدة .

---

(1) ترقية المكتوب يختلف مع الاشهار الذي يدفع بعملية الإنتاج إلى الانتاج أكثر و تصريف السلع ، أي بيع الكثير في السوق .

يلاحظ أن هذه المكتبة تأسست سنة 1985 رغم أن معهد علوم الاعلام و الاتصال تأسس عام 1982 ، تأخر تخصيص مكتبة خاصة بهذا المعهد تبقى مجهولة و إنطلاقا من عام 1985 بدأ الحديث عن مكتبة المعهد المذكور ، لان في الواقع كانت عبارة على مكان لتخزين بعض الوثائق القليلة و يؤدي بعض الخدمات مثل الاعارة إلى فئة قليلة من الطلاب و بعض الاساتذة . بقيت هذه الاوضاع إلى غاية 1990 و لم يطرأ عليها تغير كبير ، لانها تتكون من ثلاثة قاعات للمطالعة و كل قاعة تحتوي على مساحة صغيرة جدا و تتسع لحوالي 15 طالب ، هذا ما يعطي للمساحة الاجمالية حوالي 36 م2 و تتسع لحوالي 45 طالب في حين يوجد أكثر من 1500 طالب مسجل في المعهد ، أما إذا تطرقنا إلى الوثائق فيلاحظ أن عدد الكتب الاجمالي لا يتجاوز 6000 عنوان و تعتبر نسبة قليلة بالمقارنة مع عدد الطلاب و عدد الاساتذة .

لكن خلال هذه السنة بذلت جهود لابأس بها سواء في الفهرسة المتعلقة بالكتب و الدوريات و المذكرات و كذا في إقتناء حوال 500 عنوان جديد و إنطلقت المكتبة في تحضير بعض الملفات الصحفية و في تسجيل كل الوثائق الموجودة و هذا ليس سهلا لتحقيقه .

هذه المشاكل المادية تنعكس بطريقة مباشرة على مستوى الطلبة و مردود الاساتذه ، لان " ديمقراطية الالتحاق بالجامعة تعني كذلك ديمقراطية الحصول على الوثائق و الكتب المختلفة التي يحتاجونها الطلبة في محيطهم الدراسي و الاجتماعي " . (1)

كما يعاني التكوين العالي في الجزائر من عدم وجود شبكة وطنية للمكتبات و لمراكز التوثيق التي تعمل على نقل و تبادل المعلومات و الوثائق (2) و توزيعها حسب ضروريات و إحتياجات المطالعة و البحث العلمي الوطني . (2)

---

(1) GELFAND (M.A) Les bibliotheques universitaires des pays en voie de developpement , Paris , UNESCO , 1968 , P 17

(2) أسبوعيه المجاهد ، 17 فيفري 1989 ، رقم 1489

يعتبر موضوع المطالعة موضوعا معقدا ، خاصة إذا كان الامر يخص الجزائر ، حيث ترك الانتروبولوجيون الغربيون أفكار و أساطير سلبية ، أصبح اليوم يعتمد عليها ، لتحليل المشاكل الثقافية التي يعيشها المجتمع الجزائري ، و من بين هذه الاساطير تلك المتعلقة بإشكالية الشفوية في المجتمع الجزائري . (1)

و المختصين في علوم الاعلام و الاتصال و علوم اللسانيات يعلمون جيدا أن ظاهرة اللغة الشفويه في المجتمعات الانسانية المعاصرة هي ظاهرة موجودة عند الكثير من البلدان و الشعوب .

فاللغة الشفوية الشعبية المستعملة في فرنسا مثلا ليست تلك اللغة المكتوبة المستعملة في مجال الاداب و البحوث الاكاديمية الرفيعة ، و نجد نفس الظاهرة في مصر و تونس و إسبانيا ... و من المؤكد أن اللغة الشفويه مكملة للغة المكتوبة ، و لا يجب الفصل بينهما (2) . ليس كما هو الشأن بالنسبة للجزائر ، حيث تعيش جو تصارعي حسب الانتروبولوجيون الغربيون . (3)

و عن طريق معرفة القراءة و الكتابة ، تصبح عملية المطالعة ممارسة و ملحوظة في مختلف الاوساط الاجتماعية الجزائرية .

و قد عان الشعب الجزائري منذ 1830 ويلات الحرمان و الجهل ، لان الاستعمار الفرنسي حرمه من التعليم و من المطالعة ، بل عمل على نشر الامية و الدروشة في أوساط الشعب ، إلى غاية عهد الاستقلال سنة 1962 .

---

(1) بوجدرة ، رشيد ، في مجلة الثورة الافريقية ، 6 ماي 1988

(2) نفس المرجع

(3) VATIN (Jean Claude), L'Algerie des Antropologne, Paris, Maspero

و المطالعة في الجامعة الجزائرية محدودة ، بحيث أصبحت منحصرة في ما يسمى بالقراءة الوظيفية التي تكون في بعض الأحيان إجبارية ، و هذا النمط من المطالعة نجده شائع في أوساط الطلبة ، مما يجعلهم يكتفون بقراءة إلا الوثائق و النصوص التي تسمح لهم بالقيام ببحوثهم و فروضهم المدرسية و الجامعية من جهة و من جهة أخرى أصبحت الوسائل الاعلامية السمعية ، البصرية و حتى المكتوبة تظهر كأنها تنافس الكتاب ، وعليه لا نستطيع تبرير ندرة المطالعة بالشكوك فقط ، و خاصة بالشكوك التي لا تخدم الثقافة الوطنية .

خلاصة الجزء الثاني :

الحركة النشرية عالمية ، كون الكتاب أصبح منتشرا في كل البلدان و المدن و القرى و في كل الاوساط الاجتماعية . و هذا راجع إلى تطور تكنولوجية الطباعة و تحكم أكثر في العناصر المكونة للسلسلة النشرية خاصة في الدول المتقدمة المصنعة .

فيوجد حاليا بين 400 و 500.000 عنوان ينشر سنويا في العالم : الاتحاد السوفياتي وحده ينتج حوالي 90.000 عنوان في السنة ، يوغسلافيا تنتج حوالي 5000 عنوان في السنة ، أما الارجنتين فتنتج أكثر من 2000 عنوان في العام الواحد . (1)

أما في الجزائر و حسب الاحصائيات الاخيرة وصل الانتاج الوطني الاجمالي من الكتب حوالي 500 عنوان في السنة و إذا حاولنا أن نوزع هذا العدد بين كل سكان الجزائر نتحصل على نسبة عنوان واحد لكل 50.000 نسمة (2)

و منه فإنتاج ديوان المطبوعات الجامعية بلغ حوالي 2225 عنوان في مدة 15 سنة هذا ما يعطي لنا حوالي 140 عنوان في العام الواحد و عليه يعتبر الانتاج النشري الوطني ضعيف ، مما جعل الجزائر تعيش تبعية نشريه من الخارج ، و نقصد بالتبعية النشرية المباشرة : الاستيراد عن طريق الناشر ، أما الغير

مباشرة بواسطة سفر الجامعيين إلى الخارج للحصول على الكتب و الوثائق التي يحتاجونها في عين المكان .

---

(1) أسبوعيه جزائر الاحداث ، 9 - 15 جوان 1999

(2) نفس المصدر رقم (1)

و إشكالية ضعف الانتاج النشري لا تختص بها الجزائر ، بل الكثير من الدول النامية .

و هناك العديد من دول العالم الثالث التي أعطت الاولوية لقطاع التربية و التعليم دون الاهتمام بالاوعية التعليمية و التكوينية و خاصة الجامعية منها ، مما أعاقها للالتحاق بالدول المصنعة التي تتوفر على الوسائل المالية ، الهياكل ، المؤلفين ، المترجمين ، الاشهار .
إن الظروف الاجتماعية للكتاب أو المطبوع ليس إلا إنعكاسا لما يجري في المجتمع الذي يتطور فيه هذا النص المطبوع .

فالنشر يعني مباشرة قطاع المكتوب و المطبوع الذي كان بمثابة النقطة الجذرية التي أدت إلى تفجير الثورة الصناعية في أوربا الغربية بعد إكتشاف جتنبرغ . •

فكلما كان عدد النصوص المطبوعة مرتفعا في مجتمع ما تكون نسبة الامية منخفضة ، و ذلك راجع إلى إنتشار القراءة و الكتابة في الاوساط الاجتماعية المختلفة .

و إذا كانت فكرة تيبوغرافية المجتمع ، ظاهرة مرت بها المجتمعات المتقدمة ، فإننا نقف متسائلين عن أهمية عن هذه الظاهرة في المجتمعات النامية .

علما أن المجتمعات الغربية المصنعة مرت بمراحل متسلسلة و منفصلة بعضها عن البعض ، حيث مرت بمرحلة المكتوب المطبوع ، ثم مرحلة المسموع و في الاخير توصلت إلى مرحلة المرئي و تعيش في الوقت نفسه مرحلة المطبوع ، المسموع ، المرئي في نفس الوقت كما أن وسائل الاعلام والاتصال بما فيها النص المطبوع أو الكتاب تتعايش في وسط واحد و في

ملاحظة : عندما نذكر عدد النصوص المطبوعة هذا يعني كذلك عدد المؤلفين و الكتاب و المطابع و المترجمين و القراء ... في مجتمع ما .

جو تكاملي ، أما المجتمعات النامية فقد قفلت مباشرة إلى المرحلة الاخيرة دون أن تمر بمرحلة المطبوع ، أو مرت عليه سرعة ، بالاضافة إلى هذا نجد وسائل الاعلام و الاتصال خاصة السمعية و البصرية تعيش في وسط واحد ، لكن في إطار تنافس و مسابقة فيما بينها .

رغم هذه الاختلافات يلاحظ أن المجتمع الجزائري يعيش حاليا المرحلة الاخيرة أي تعايش المطبوع ، المسموع ، المرئي في نفس الوقت .

إننا نتحدث عن مكانة النشر و النص المطبوع في المجتمع البشري ، لان أول الكتب التي طبعت في أوربا الغربية بعد ظهور الطباعة كانت تلك الكتب التي تسمى حاليا بالكلاسيكية أي أمهات الكتب التي تدرس و تقرر في الجامعات و المعاهد العليا ، ثم فتح المجال للطبع و النشر و أصبح الكتاب منتشرا في الاوساط الجماهيرية المختلفة و منها الشعبية .

معنى هذا أن الكتاب " العلمي " أو الراقي كان أول من إنتشر قبل بقية الكتب الاخرى .

خاتمة عامة :

تاريخ النشر في الجزائر يشبه تاريخ الشعب الجزائري الذي حرم من وطنه وحريته ، و من التعليم و القراءة و الكتابة طول الفترة الاستعمارية .
فهذا الماضي الصعب و المؤلم بقي ثقيل على الذاكرة الوطنية للامة الجزائرية في كل ميادين الحياة ، و عهد الاستقلال كان بمثابة عهد جديد مشرق لكل الجزائريين ، الذين أصبحوا مواطنين يتمتعون بالتعليم و الكتابة و الثقافة و العمل ...

و عليه منذ الاستقلال عملت الدولة الجزائرية على إنشاء مؤسسات ثقافية و علمية و نشرية متعددة لمحو كل آثار العهد الاستعماري بفتح المجال للابداع و التفكير و التأليف ، للنشر و إنتاج الكتب و كل أنواع الوثائق بأكبر عدد ممكن .

و إذا كانت الصناعة النشرية موجودة في عهد الاستعمار ، فإنها أصبحت جديدة على الجزائريين الذين دخلوا في نفس الوقت في مرحلة بناء المؤسسات التعليمية و الجامعية و شركات النشر لما تتطلبه سياسة التنمية الشاملة ، و كل هذه العمليات خلقت بعض الصعوبات غير المتوقعة .

فأصبح قطاع النشر على سبيل المثال يعاني من نقص المعدات المطبعية و الورقية و اليد العاملة المؤهلة ، بالاضافة إلى التسيير الاداري البيروقراطي لصناعة المطبوع .

أما فيما يخص إنتشار الوثائق في أوساط الطلبة ، فجرت العادة أننا نقول بأنه يتميز ببعض النقائص دون أن نذكر العوامل التي جعلته ناقصا و منها عدم وجود الطرقات و نقص في الشاحنات و في وسائل الاتصال الهاتفية ، نظرا لتوزيع الجامعات و المعاهد العليا على شساعة مساحة التراب الوطني .

إن إبراز كل الحقائق المذكورة في هذا البحث جاء نتيجة قراءة و استغلال الكثير من المقالات الصحفية ، و إذا حاولنا تلخيص محتوى الخطاب الصحفي نقول بأن ديوان المطبوعات الجامعية غير قادر على القيام بكل المهام و الوظائف المسندة إليه بفعالية ، حيث يهتم بالنشر ، الطبع ، التوزيع ، الترجمة ، الاستيراد ، التكوين المهني و الاشهار ... زيادة على المركزية الادارية في هياكله .

و الخطاب الصحفي أبرز هذه الوظائف و عالجها و إقترح بعض الحلول ، لكنه بقي مرتبطا بمواقف السياسة الوطنية التنموية .

و شأن الخطاب الصحفي حول موضوع الكتاب الجامعي هو شأن الخطاب الذي نجده في خطابات القطاعات الوطنية المتعددة الاخرى مثل الصناعة الزراعة ، الادارة و التجارة ... بمعنى إذا كان الخطاب الصحفي مرتبط بالواقع الوطني ، نجده كذلك مرتبط بالواقع التربوي و خاصة الجامعي لان الجامعيين هم المستهلكون الاوائل لانتاج ديوان المطبوعات الجامعية و الاساتذة المؤلفون هم الممولون الاوائل للديوان بالمخطوطات و الكتابات المختلفة .

و إشكالية النشر و التوثيق في الجامعة ظلت مطروحة في الصحافة الوطنية من طرف مسؤولي ديوان المطبوعات الجامعية أو من طرف الصحفيين بنفس الشكل ، بحيث هؤلاء المخاطبون يرجعون إشكالية النشر إلى إشكالية عدد أبناء الشعب الجزائري الذين يتابعون تكوينهم في مختلف المؤسسات الجامعية .

و كون ديمقراطية التعليم في الجزائر مبدأ شرعي و نبيل ، فعليها أن تسمح لابناء هذا الوطن الحصول على كتب و وثائق .

و لتخفيف العبء و الضغوطات على ديوان المطبوعات الجامعية يجب أن تعود الجامعة الجزائرية إلى ممارسة نشاط النشر كما كانت عليه في الماضي رغم وسائلها البسيطة .

و قد سجل أن جامعة العاصمة قد بادرت إلى نشر و طبع بعض المطبوعات و المنشورات و هذا راجع إلى حصولها على معدات مطبعية حديثة في ملحقة بوزريعة كبداية لعدة مشاريع من هذا النوع ، حيث ستحصل بعض الجامعات الوطنية على عتادها المطبعي لنشر و طبع الوثائق الجامعية .

إنه من المحتمل أن تصبح هذه المطابع الجامعية منافسة لديوان المطبوعات الجامعية ، خاصة إذا نظرنا إلى بعض ديار النشر الخاصة التي بدأت تقتحم مجال النشر الجامعي ، و يبقى تحرير الكتابة و التجارة من أهم القيود التي كانت موجودة في الماضي .

بالاضافة إلى أهمية الكتاب و تواكبا مع التطور التكنولوجي الحديث ، نجد اليوم من الضروري إدخال وسائل سمعية بصرية حديثة ، كالاشرطة المسجلة و الافلام و الصور التي تبقى جامعتنا و معاهدنا بعيدة عنها كل البعد رغم ما تستطيع أن تقدمه في عجالية من خدمة علمية و تعليمية . فهل الجامعة ، في مراجعتها لخريطتها تهتم بهذه الاولويات بغية الرفع من مستوى التعليم العالي مستقبلا ؟

الملحقات

عينة التوزيع

المديرية الجهوية بالجزائر العاصمة :

- قاضي دحدوش مراد

المؤسسات الجامعية :

- باب الزوار : جامعة هواري بومدين
- البليدة : جامعة البليدة
- بوزريعة : جامعة بوزريعة
- بوزري
- بومرداس
- البويرة
- تيزي وزو
- الجزائر 1
- الجزائر 2

الشرق :

- السيدة : الحي الجامعي
- بن عكنون : معهد العلوم القانونية و الادارية
- الجزائر : معهد العلوم [illegible]

المديرية الجهوية بقسنطينة :

- المديرية الجهوية بقسنطينة

المكتبات الجامعية :

- أم البواقي
- باتنة
- برج بوعريريج
- تبسة
- جيجل
- الخروب
- سطيف
- سكيكدة
- عنابة
- عين البيضاء
- عين مليلة

الفرع :

- الحجار : جامعة سيدي عمار

المديرية الجهوية بوهران :

شارع بتريس لومما - وهران

المكتبات الجامعية :

- بشار
- تلمسان
- تيارت
- سعيدة
- سيدي بلعباس
- الشلف
- عين تيموشنت
- مستغانم
- وهران 1
- وهران 2
- وهران 3

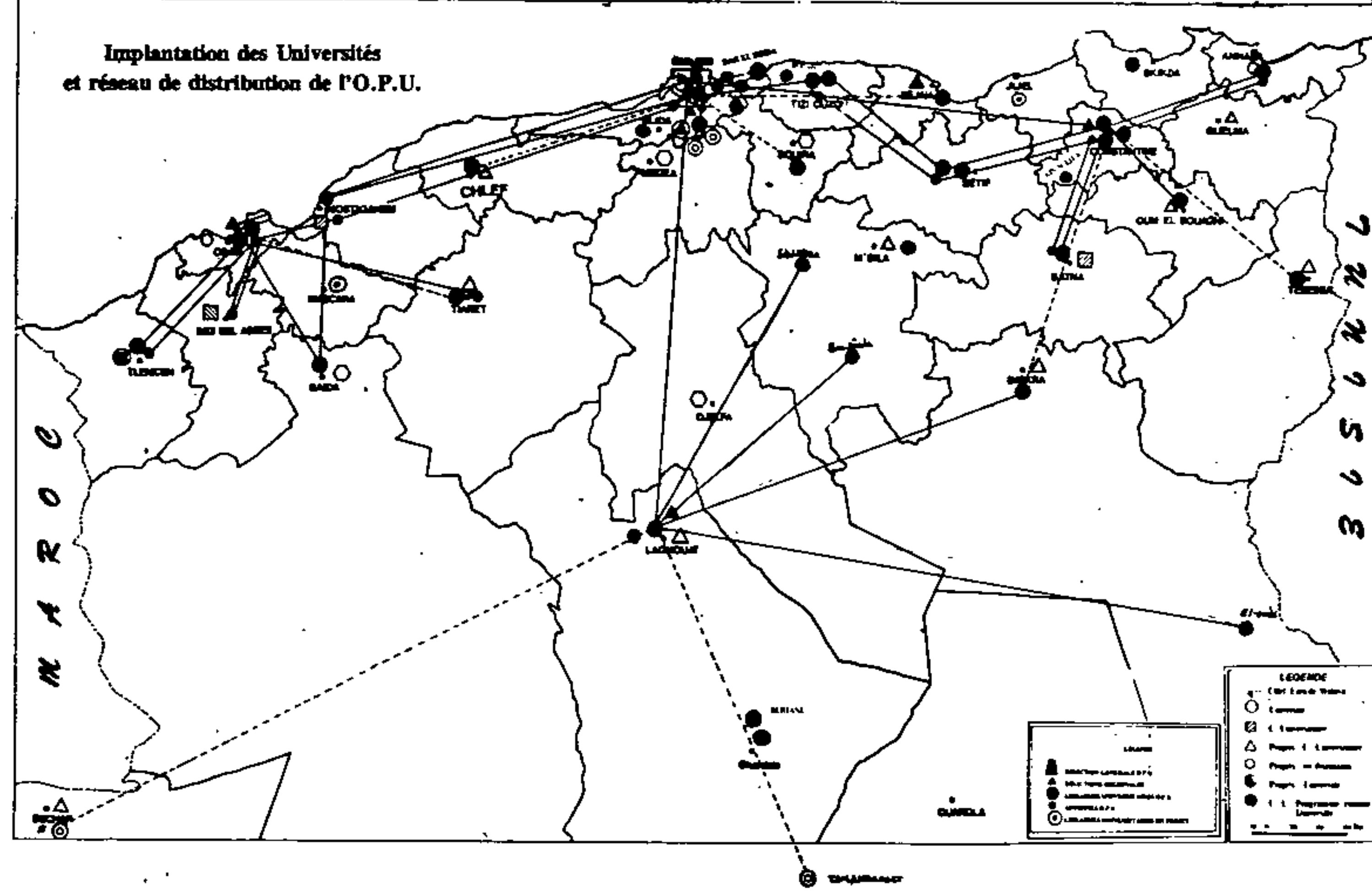
المديرية الجهوية بالاغواط :

- الاغواط

المكتبات الجامعية :

- أدرار
- الاغواط
- بسكرة
- بوسعادة
- الجلفة
- حاسي رمل
- غرداية
- المدية
- مسيلة
- ورقلة

الفرع :
- أفلو


Implantation des Universités
et réseau de distribution de l'O.P.U.
MAROC
TUNISIE
CHLEF
TIZI OUZOU
SETIF
CONSTANTINE
BATNA
OUM EL BOUAGHI
TIARET
TLEMCEN
SIDI BEL ABBES
MOSTAGANEM
SAIDA
BOUIRA
M'SILA
BISKRA
DJELFA
LAGHOUAT
GHARDAIA
OUARGLA
TAMANRASSET
BECHAR
LEGENDE

ESCARPIT (R): La Revolution du livre , Paris , P.U.F , 1965

ESCARPIT (R): L'ecrit et la communication . P.U.F , 1973

ESCARPIT (R): La Faim du livre , Paris , P.U.F , 1973

ESCARPIT (R): Theorie generale de l'information et de la communication Paris, Hachette , 1984

ESTIVAL (R): LA Bibliologie , Paris . P.U.F . 1986

GELFAND (M.A): Les Bibioltheques Universitaires des pays en voie de developpement , Paris , Unesco , 1972

L'information a l'ere spatiale , Paris , Unesco . 1968

KOTEI (S.I.A): Le Livre Aujourdhui En Afrique , Paris , Unesco 1982

LEVI-STRAUSS (C): Anthropologie srtucturelle , Paris , Plon , 1958

MALCLES (L.N): La Bibilogrphie ,Paris , P.U.F , 1975

MERTINE (Henri-Jean): L'Apparition du livre , Paris , Hachette ,1971

MOLES (A): Sociodynamique de la culture , Paris , Montory , 1967

MOLES (A): Theorie de l'information et perception esthetique , Paris Denoel , 1972

ROUBINE (E): Introduction a la theorie de la communication efficace Paris , G.E.P.L , 1975

VANOYE (F): Expression et communication ,Paris, Colin , 1973

شرف عبد العزيز ، مدخل إلى وسائل الاعلام ، بيروت : دار الكتاب اللبناني ، 1989.

ندوة مشاكل الكتاب في البلدان العربية ، الجزائر : الشركة الوطنية للنشر و التوزيع 1974

احدادن زهير: مدخل الى علوم الاعلام و الاتصال، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، ١٩٩١.

THESES ET MEMOIRES

AKKOUCHE (Mahfoud): Le livre Universitaire en Algerie: Edition et Producion . Memoire de Licence , Bibiotheconomie Alger , 1985

ALLAHOUM (Rabah): L'edition en Algerie , Bilan . 1962 1982
These d'Universite , Bibiliotheconomie Bordeaux , 1983

BELARBI (Mouloud): La question Linguistique et culturelle en Algerie : Discours / Reel
Memoire Magistere , Sciences Politiques Alger , 1987

GRANDUILLAUME (G): La question Linguistique au Maghreb
These d'Etat , Anthropologie, Sorbonne , Paris , 1986

KHEMISSI (F): Les Imprimeries de la presse quotidienne en Algerie
Memoire , Licence , ISPI. Alger , 1979

Mezoui (Mohamed - Reda): Gouvernands-Gouvernes ou la communication Politique en Algerie
These d'etat , Sciences Politiques , Paris , Sorbonne . 1984

TOUATI (Noureddine): L'information et la Formation des usagers de la Bibiliotheque Universitaire d'Alger
Memoire , D S B Alger , 1986

شايب فضيلة ، حوار مفتوح حول النشر في الجزائر ، مذكرة ليسانس
معهد الاعلام و الاتصال ، الجزائر 1989

L'Ecole organise quelle sorte de competence ecrite : Alerie-Actualites 24-30 Juin 1983

Dossier: Le livre en Algerie: Revolution Africaine, 14-20 Janvier1983

L'O.P.U une vocation multidimentionnelle: IN, Revolution Africaine, N 1035, Janvier, 1984

Le livre ce produit de penurie: Algerie-Actualites. 3-9 Mars 1984

Caser les mots: Algerie- Actualites, 3-9 Mars 1984

Livre: cherche desesperemment...: Algerie-Actualites, 17-23 Octobre 1985

Conference de Youcef Nacib au CCA: L'Edition en Algerie IN, Actualite de l'emigration , N 29 , 5 Janvier 1986

Publication Universitaire : L'O.P.U: IN, EL-Moudjahid, 23 Avril 1986

A livre ouvert: A la Recherche d'un temps nouveau: Revolution Africaine N 1213, 27 Novembre 1987

O.P.U : A petits pas: IN, Revolution Africaine , 27 Novembre 1987

L'Oralite, mythe et realite: ALgerie-Actualites, N 1262, Mai 1988

Etes-vous livre, ce soir ? Algerie-Actualites, 9-15 Juin 1988

Entretien avec Miloud HANNOUN, D.G de l'ENAP: Algerie-Actualites 23 au 29 Juin 1988

Nouara BABA-Aissa, Gerante de la libraire ISTIBDAD"Editer par Amour":
Algerie-Actualites, 21-27 Juillet 1989

A propos de l'Edition: Droits d'auteur! IN, Algerie- Actualites,
1 au 7 Aout 1988

Entretien avec Youcef NACIB D.G de l'O.P.U IN, Algerie-Actualites,
4-10 Aout 1988

Entretien avec Abdelkader BOUZID D.G de L'ENAL " La Restructuration
de la SNED n'a pas ete positive dans tous ses aspects" ;
Algerie-Actualites,9-15 Juin 1988

Questions poses par un auteur IN. Algerie-Actualites, 25 au 31 Aout
1988

De la distributon en Algrie! Algerie-Actualites, 22-28 Juin 1989

Entretien avec Mr BENMANSOUR D.G de L'ENAG! Algerie-Actualites
3 au 11 Juillet 1989

Le pari de l'O.P.U IN, Revolution Africaine du 1 Sebtembre 1989

Encadrement: La Quadracture du cercle ? Revolution Africaine N 1345,
1 Decembre 1989

Quel enseignement ? Revolution Africaine, N 1345, 15 Decembre 1989

Edition O.P.U,Regler le Passif d'abord... IN, Revolution Africaine
N 1379 du 2 au 8 Avril 1990

Entretien avec Abdelhamid BENHADOUGA " Je ne suis pas pessimiste " Algerie-Actualites. 18-24 Octobre 1990

Premier salon du livre : Enfin de l"efficacite ? Algerie-Actualites 29 Mars-4 Avril,1990

Laphomic : Le livre. une loterie! Horizon, 1 Decembre 1990

Maghreb du livre : Le souk dans le saolon! Horizon, 31 Decembre 1990

Le livre politique en Algerie! Horizon, 31 Decembre 1990

Lis: Sept millions et demi d'Algeriens analphabetes! Horizon, 10 Janvier 1991

2eme Salon maghrebin du livre : A titre de Fete! ALgerie-Actualites. 3-9 Janvier 1991

L'edition en Algerie: Le triple sent perilleux ! Le Soir d'algerie, 3 Mars 1991

Les Banques de savoir! EL-Moudjahid. 23 Avril 1986

Journees d'etudes sur la stuation des bibliotheques: loin des normes admises! Horizon, 3 Juin 1991

Aberrahmane BOUCHERINE: Assez de voeux pieux! Horizon, 4 Juin 1991

Des livres en Philo! Horizon, 4 Juin 1991